

د/ محمد مصطفى الغندور^١

مدرس المحاسبة

بالمعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

أثر تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات
المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة
في الوحدات الحكومية - دراسة ميدانية

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية، ومن أجل قياس مدى تحقيق النظام لهدف الدراسة فقد إعتد الباحث على مجموعة من الآليات، والتي من خلالها يتم تطوير البيئة المعلوماتية لهذا النظام. وقد اعتمد الباحث على إستخدام قائمة إستقصاء لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق هدف الدراسة ، وقد تضمنت قائمة الإستقصاء ثلاثة مجالات تعبر عن متغيرات الدراسة، وقد تم توزيع القائمة على عينة الدراسة من الأكاديميين ،وممثلى وزارة المالية ، ومراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات بعدد ١٨٠ قائمة ، وبنسبة إستجابة - بعد إستبعاد القوائم المرفوضة - ٧٥% أى ١٣٥ قائمة ، وقد خضعت البيانات التى تحتويها هذه القوائم للتحليل الإحصائى، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن البيئة المعلوماتية الحالية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لا تساعد على توفير معلومات تحقق فعالية التخطيط والرقابة ، وأن تطوير البيئة المعلوماتية من خلال تطبيق موازنة البرامج والأداء، وإعداد التنبؤات بإستخدام الأساس الصفرى، وإتباع أساس الإستحقاق، وإقتناء الأصول الثابتة إعتماًداً على اجتيازها لنموذج القرار، والمحاسبة عن الأصول الثابتة وحساب إهلاك لها، والتدريب ونقل الخبرة ، وتفعيل المدخل السلوكى (إتساق الأهداف والجهود)، كل هذا يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على توفير معلومات تعمل على تحقيق فعالية التخطيط والرقابة، وإن الآليات المقترحة لتطوير البيئة المعلوماتية للنظام تعمل على تحقيق فعالية التخطيط والرقابة.

الكلمات المفتاحية: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، فعالية التخطيط والرقابة، موازنة البرامج

والأداء، أساس الإستحقاق

The impact of developing the information environment of the government financial management information system on the effectiveness of planning and control in government units - a field study

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of the development of the information environment for the government financial information management system on the effectiveness of planning and control in government units. The researcher relied on the use of a survey list to collect the primary data necessary to achieve the goal of the study, and the survey list included three areas that included the study variables, and the list was distributed to the study sample of academics, representatives of the Ministry of Finance, and auditors of the Central Auditing Organization with a number of 180 list, with a response rate – after excluding the rejected lists – 75% with a final size of 135 lists. The data contained in these lists were subjected to statistical analysis. The study reached a set of results, the most important of which is that the current information environment of the government financial information management system does not help to provide verification information. The effectiveness of planning and control, and the development of the information environment through the application of program and performance budgeting, preparing forecasts using the zero basis, following the accrual basis, acquiring fixed assets based on their passing the decision model, accounting for fixed assets and depreciating them, training and transfer of experience, and activating the behavioral approach (consistency of goals and efforts), all of this helps the government financial information management system to provide information that works to achieve effective planning and control, and the proposed mechanisms for developing the information environment of the system work to achieve effective planning and control.

Key words: Government financial management information system, Effectiveness of planning and plans, Balancing Barograms and Performance, Accrual basis.

١ - مقدمة

أدت الثورة التكنولوجية الكبرى، وظهور تقنيات تكنولوجيا المعلومات، وتوافر الإنترنت، الى إتجاه معظم الدول للتحويل من النظام التقليدي الى نظام الحكومة الإلكترونية، حيث يعد هذا التحول الرقمي هدف تسعى إليه معظم الدول من أجل توفير معلومات تعمل على تحسين كفاءة وفعالية إتخاذ القرارات، مما يؤدي الى إحداث تطورات في عمليات الإصلاح الإقتصادي، والإداري، والإجتماعي، والمالي (جبريل، ٢٠١٤)، وقد سعت العديد من الحكومات وكثير من الباحثين الى محاولة تطوير الأنظمة المحاسبية الحكومية من أجل تحقيق كفاءة وفعالية الإدارة المالية إستناداً لهذا التطور والإستفادة من مزاياه (Abushamsieh et al,2014؛ Pee and Kankanhalli,2016).

ولتحقيق ذلك إتجهت العديد من الدول الى إستخدام البرمجيات التكنولوجية الحديثة التي تساعدها على تحقيق رغباتها وأهدافها في التحول الرقمي، ولذا اتجهت العديد منها الى تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية *Government financial management information system* (GFMIS)، حيث يعد نظام مالي ومحاسبي وإداري محوسب يعمل على ربط كافة العمليات المالية والمحاسبية لكافة الوزارات والوحدات والهيئات الحكومية، والمراكز المالية مع وزارة المالية، ويتكون هذا النظام من مجموعة من البرمجيات الجاهزة والمتخصصة والقابلة للملاءمة والتكيف، بما يخدم وظائف الإدارة المالية الحكومية بمختلف مجالاتها، وإدارتها بكفاءة وفعالية (وزارة المالية الأردنية، موقع GFMIS)، حيث يقوم هذا النظام بحوسبة كافة إجراءات إعداد الموازنة، وتنفيذها، ورفع التقارير المالية عنها، حيث انه نظام متكامل يعمل عبر جميع الجهات المسئولة لضمان الشفافية والمساءلة في تخصيص وإستخدام، ومراقبة الموارد العامة، لدعم عملية إتخاذ القرارات بناء على معرفة مسبقة جيدة (Uwiragiye, 2018).

فتطبيق النظام يوفر قاعدة بيانات مالية شاملة تساعد على صناعة وإدارة القرارات المالية بالتوقيت المناسب، مما يساعد على إدارة موارد الدولة بكفاءة وفعالية، حيث تتدفق المعلومات المالية بين الوزارات والوحدات التابعة لها، ووزارة المالية من خلال بيئة تكنولوجية آمنة، كما يوفر النظام معلومات وأدوات تحليل مالي متطورة بالإعتماد على أحدث الأنظمة التكنولوجية الحديثة (وزارة المالية الأردنية، موقع GFMIS)، ومن خلال تطبيق هذا النظام سوف تتوافر معلومات تتصف بالملاءمة تساعد الوحدات الحكومية في عمليات التخطيط المستقبلية والمرتبطة بإعداد الموازنة العامة، وتحقيق رقابة فعالة على المال العام تمكن الوحدات الحكومية من إدارة مواردها بكفاءة وفعالية (Simiyu and Kaplelach,2018).

وتسعى وزارة المالية المصرية من خلال تطبيق هذا النظام الى تحقيق الإنضباط والإمتثال المالى والحد من الأخطاء، وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة واللحظية عن كافة المعلومات المالية الحكومية، والتي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية، والتخطيط الإقتصادي السليم، وتحقيق الكفاءة والفعالية فى إستخدام الموارد الحكومية، ورفع كفاءة وفعالية تنفيذ الإجراءات المالية، ورفع مستوى الشفافية المالية والشمولية، وتحقيق المتابعة والرقابة والمساءلة المالية، وزيادة القدرة على التخطيط السليم للتدفقات النقدية الحكومية (وزارة المالية المصرية، موقع GFMIS).

٢ - طبيعة المشكلة

يعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى مصر تحولاً جوهرياً فى الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية فى الوحدات الحكومية، والإنتقال من العمل بالأساليب التقليدية، وإستبدالها بنظام إدارة معلومات مالى حكومى موحد ومتكامل - يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والممارسات الفضلى فى هذا المجال- ، يهدف الى رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية ، وداعماً لعمليات الإصلاح الإدارى والمالى الحكومى، وتحسين عملية التخطيط والرقابة من خلال إعداد وتنفيذ الموازنة، الذى ينعكس إيجابياً على مخرجات الجهات الحكومية (وزارة المالية المصرية ، ٢٠١٨).

حيث قامت العديد من الدراسات باختبار أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على نظم الرقابة بالوحدات الحكومية - متجاهلة تماماً عملية التخطيط -، إلا أن هناك تفاوت فى نتائج هذه الدراسات حيث توصل كل من (Ibrahim and Dauda, 2016؛ Al Murtada and Hamdan, 2014؛ صبيح، ٢٠١٩؛ Selfano et al., 2014؛ القرعان، ٢٠١٦، الى وجود تأثير إيجابى لتطبيق النظام على نظم الرقابة بالوحدات الحكومية، وتوصل كل من (على، ٢٠٠٩؛ هاشم، ٢٠١٦) الى وجود تأثير سلبى لتطبيق النظام على نظم الرقابة بالوحدات الحكومية، كما توصل كل من (Hamdan, 2017؛ أبو الجود، ٢٠١٢) الى أن هناك أثر معتدل لتطبيق النظام على نظام الرقابة بالوحدات الحكومية، الأمر الذى يتطلب المزيد من الدراسة والبحث لتنمية الآثار الإيجابية، والحد من الآثار السلبية، وتعميم ودراسة كل من وظيفتى التخطيط والرقابة بإعتبارهما جوهر عمل الموازنة العامة، وكذلك محاولة تطوير البيئة المعلوماتية التى تساعد على تحقيق أهدافه النابعة من السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية.

فالنظام المحاسبى الحكومى الحالى غير قادر على توفير المعلومات اللازمة لأداء عمليتى التخطيط والرقابة فى الوحدات الحكومية بكفاءة وفعالية، حيث يعانى هذا النظام من قصور، حيث ينصب تركيزه على رقابة الأموال فقط ، من خلال التأكد من أن تلك الأموال قد أنفقت فى الأغراض المحددة لها،

وأنها تمت وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في الوحدات الحكومية، وفي حدود المبالغ المخصصة لها بالموازنة، دون توفير معلومات عن مدى كفاءة وفعالية هذا الإنفاق في تحقيق هدف معين تم تحديده مسبقاً (الخرزلي والموسوي، ٢٠١٧).

ويرى الباحث أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يتم تطبيقه في ظل مجموعة من الآليات تعيق تحقيق أهدافه، وتجعل من بيئته المعلوماتية بيئة غير مناسبة لتحقيق هذه الأهداف، فالنظام المحاسبي في الوحدات الحكومية قائم على موازنة الرقابة والتي تقوم على نظرية الأموال المخصصة، والتي تعتمد في جوهرها على أن هناك مبلغ من المال يخصص لتأدية غرض معين ولا يجوز استخدامه في غير الغرض الذي خصص من أجله، ويتم تخصيص الإعتمادات بناء على ما تم إنفاقه في العام أو الأعوام السابقة، بالإضافة الى ذلك يتم تطبيق الأساس النقدي، وكذلك عدم وجود محاسبة للأصول الثابتة، وبالتالي عدم احتساب إهلاك لها، الأمر الذي جعل الرقابة في الوحدات الحكومية رقابة على الصرف ليس إلا، والرقابة على الأصول رقابة مخزنيه، كل هذا جعل البيئة المعلوماتية التي يعمل من خلالها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية غير ملائمة لتحقيق أهدافه، الأمر الذي يتطلب توفير بيئة معلوماتية مناسبة للنظام تمكنه من هذه الأهداف.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال البحثي التالي:

هل هناك أثر لتطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية ؟

ويشتق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- هل حقق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المطبق أهدافه؟
- هل ساعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في إعداد تنبؤات علمية إيجابية (جانبا التخطيط) صحيحة عند إعداد الموازنة ؟
- هل ساعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على إحكام الرقابة على المال العام، وبالتالي ترشيد الإنفاق الحكومي؟
- هل يمكن إدخال بعض الآليات التي يمكن أن تحسن من كفاءة وفعالية البيئة المعلوماتية للنظام، وبالتالي تحسن من كفاءة وفعالية النظام؟
- ما هي الآليات التي يمكن إدخالها حتى تتحسن البيئة المعلوماتية للنظام؟

٣- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين:

- الجانب العلمى

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ضوء ندرة الدراسات التى تناولت تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، حيث ركزت الدراسات التى تناولت هذا الموضوع على أهمية وكيفية تطبيقه فى الوحدات الحكومية، وما نتج عنه من آثار إيجابية وأثار سلبية دون الإهتمام بالبيئة المعلوماتية لهذا النظام، وكيفية تطويرها بما يخدم أهداف التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، وذلك لرفع كفاءة عمليات إدارة الموارد الحكومية، وذلك فى ظل الإتجاه العالمى الى إستخدام تكنولوجيا المعلومات.

- الجانب العملى

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في ضوء حداثة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في جمهورية مصر العربية، وإنعكاساته على وظيفتى التخطيط والرقابة، وتقديم دليل عملى على أهمية تطوير البيئة المعلوماتية لهذا النظام والإستفادة منه في ترشيد الإنفاق الحكومى.

٤- أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسى لهذه الدراسة في بيان أثر تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة فى الوحدات الحكومية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تحقيق عدد من الأهداف الفرعية أهمها:

- الوقوف على مدى أهمية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى الوحدات الحكومية، وخاصة فى ظل التقدم التكنولوجى الذى يشهده العالم بصفه عامة، ومصر بصفه خاصة.
- الوقوف على الآثار السلبية التى تعيق النظام، وتقف عائقاً دون تحقيق أهدافه .
- الوقوف على الآليات التى تساعد على تطوير البيئة المعلوماتية للنظام، لتحقيق أهداف الكفاءة والفعالية فى إدارة الموارد الحكومية.
- كيفية تفعيل هذه الآليات لخدمة أهداف النظام وخاصة فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية.

٥- منهج الدراسة

من أجل تحقيق هدف الدراسة والوصول لأفضل النتائج لمعرفة أثر تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة فى الوحدات الحكومية، سوف يقوم الباحث بإستخدام المنهجية العلمية للبحث بشقيها الاستنباطي والإستقرائي، حيث يقوم الباحث بإستخدام المنهج الإستنباطى في تحليل متغيرات الدراسة - على الصعيد الأكاديمى - من خلال الدراسات والبحوث التى قدمها الباحثون بشأن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، و تطوير النظام المالى الحكومى، وأثر البيئة المعلوماتية على النظام، ومن ثم بناء الإطار النظرى للدراسة، وكذلك إشتقاق فروض الدراسة، كما يعتمد الباحث على المنهج الإستقرائى في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لاختبار الفروض، وذلك من خلال الدراسة الميدانية .

٦- خطة الدراسة

تحقيقاً لأهمية الدراسة، وأهدافها، فقد قام الباحث بتقسيم الدراسة الى عدة نقاط تناول في أولها طبيعة مشكلة الدراسة، وتم تقسيم ما تبقى منها للنقاط التالية:

٦-١ عرض وتحليل الدراسات السابقة، وإشتقاق الفروض:

٦-١-١ عرض وتحليل الدراسات السابقة.

٦-١-٢ إشتقاق فروض الدراسة.

٦-٢ الإطار النظرى للدراسة

٦-٢-١ الإطار الفكرى لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-٢-٢ فعالية التخطيط والرقابة للنظام في ظل البيئة المعلوماتية الحالية .

٦-٢-٣ تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-٣ الدراسة الميدانية.

٦-٤ النتائج والتوصيات.

٦-١ عرض وتحليل الدراسات السابقة، واشتقاق الفروض

٦-١-١ عرض وتحليل الدراسات السابقة

قام الباحث بإجراء دراسة مسحية لمعظم الدراسات السابقة والبحوث العلمية التي تناولت متغيرات الدراسة كل على حدة، أو حاولت الربط بين متغيراتها، وقد تم تقسيم تلك الدراسات الى مجموعتين، وذلك على النحو التالي:

٦-١-١ الدراسات التي تناولت تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى ظل البيئة المعلوماتية الحالية.

٦-١-٢ الدراسات التي تناولت تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

٦-١-٣ الدراسات التي تناولت تقييم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى ظل البيئة المعلوماتية الحالية .

٦-١-١-١-١ دراسة (Al Murtada and Hamdan, 2016) بعنوان

"The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the Government Budgeting"

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ومدى تأثيره على كل مراحل الموازنة - إعداد، وإقرار، وتنفيذ، ورقابة -، وذلك بالتطبيق على الأقسام المالية للنظام المطبق في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية، وذلك بهدف بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على رفع كفاءة الموازنات الحكومية . وقد توصلت الدراسة الى أن هناك أثر معنوى لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في زيادة كفاءة الموازنة العامة، وأن هناك أثر لهذا النظام في زيادة فعالية الموازنات الحكومية في جميع مراحلها بدء بالإعداد وإنهاء بالرقابة، ويرجع ذلك الى ما يوفره النظام من معلومات ملائمة تساعد على إتخاذ القرارات بموضوعية.

٦-١-١-١-٢ دراسة (Uwiragiye, 2018) بعنوان

"The impact of Smart Integrated Financial Management Information System on public financial management: An Empirical Investigation of Accounting Transactions Case study: Ministry of Economic and Finance"

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، من حيث الأهداف والمميزات والمعوقات، وتأثيره على كل من الموازنة العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي، والمساءلة والشفافية، ومحاولات حكومة رواندا في التغلب على العقبات التي تواجه هذا النظام مثل الإفتقار إلى الإلتزام ونقص القدرات، ونقص البنية التحتية للإنترنت التي تساعد على نجاح عملية التنفيذ، وذلك بهدف بيان أثر نظام إدارة

المعلومات المالية الحكومية على إدارة المالية العامة للدولة . وقد توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير إيجابي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة وفعالية وتنظيم إدارة المالية العامة، حيث يحسن النظام من الشفافية والمساءلة ويوفر الوقاية من الفساد والإحتيال للأصول العامة، وترشيد الإنفاق، والحد من عجز الموازنة حيث تساهم تكنولوجيا المعلومات بشكل حاسم في تعزيز تغطية الإنفاق في الموازنة، وتحسين كفاءة النظام، وضمان مراقبة الإنفاق، وزيادة توجيه أداء الموازنة من خلال تمكين العلاقة بين مكونات صياغة الموازنة الشاملة، وما يترتب عليها من نتائج.

٦-١-١-١-٣ دراسة (ابو عمره، ٢٠١٩) بعنوان

"أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في ترشيد الإنفاق الحكومي لدى الوزارات الأردنية"

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من خلال الأهمية والفوائد والمكونات، والاستراتيجيات، والمحاور التي يقوم عليها النظام، وكذلك العلاقة بين النظام ونظام المحاسبة الحكومية، وكيفية تأثير هذا النظام على ترشيد الإنفاق لدى الوزارات الأردنية، وذلك بهدف بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على ترشيد الإنفاق الحكومي، وبيان أثر أنظمة كل من المدفوعات والمشتريات، والموازنة العامة على ترشيد الإنفاق الحكومي لدى الوزارات الأردنية. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير لكل من أنظمة المدفوعات والمشتريات، والموازنة العامة كأنظمة فرعية من نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على ترشيد الإنفاق الحكومي لدى الوزارات الأردنية، وأن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ساعد على ترشيد الإنفاق الحكومي بالوزارات الأردنية .

٦-١-١-٤ دراسة (Ayim, 2019) بعنوان

"The Relationship between Integrated Financial Management Information System and Performance of Government Ministries in Kenya"

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد العوامل الأساسية في إصلاحات المالية العامة في كينيا، وبيان أثر النظام على أداء الوزارات الحكومية الكينية، من خلال معرفة أثر جودة المعلومات، وجودة النظام، وجودة الخدمة بعد تنفيذ النظام على أداء الوزارات، وذلك بهدف بيان العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والأداء في الوحدات الحكومية بكينيا. وقد توصلت الدراسة الى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يحسن من أداء الوحدات الحكومية من خلال توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب للإدارة العليا، وهذا من شأنه تحسين عملية صنع القرار، وأن جودة النظام ستوفر الوقت وتحسن جودة الخدمات، وأن تطبيق النظام سيؤدي إلى تحسين موثوقية نظم المعلومات بما في ذلك المدفوعات النقدية الإلكترونية في جميع المؤسسات الحكومية.

٦-١-١-١-١-١-١ دراسة (أحمد، ٢٠٢٠) بعنوان

"أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على فعالية الرقابة المالية: دراسة ميدانية"

تناولت الدراسة الرقابة المالية وعلاقتها بالرقابة والمراجعة الداخلية، وعلاقة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بنظام تخطيط موارد المنشأة، وأثره على فعالية الرقابة المالية من خلال العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والأنظمة الفرعية ممثلة في نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني في علاقتها بنظام الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية، وذلك بهدف بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية. وقد توصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي قوى لأبعاد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والأنظمة التكميلية له ممثلة في نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني - جودة النظام، وجودة الخدمة، وجودة المعلومات، وجودة العنصر البشري - على أبعاد فعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية- وبيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والمتابعة.

٦-١-١-١-١-١-١ دراسة (الضلعين، ٢٠٢١) بعنوان

"أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق مبادئ الشفافية المالية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني"

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المطبق بالوزارات والدوائر الحكومية الأردنية، والشفافية المالية من خلال مبدأ وضوح الأدوار والمسئوليات، ومبدأ علانية عمليات الموازنة، ومبدأ إتاحة المعلومات للإطلاع العام، ومبدأ الضمانات الموضوعية، وذلك بهدف بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تحقيق مبادئ الشفافية المالية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تحقيق مبادئ الشفافية المالية، من خلال كل من : مبدأ وضوح الأدوار والمسئوليات، ومبدأ علانية عمليات الموازنة، ومبدأ إتاحة المعلومات للإطلاع العام، والضمانات الموضوعية.

٦-١-١-١-١-١-١ دراسة (Ogbonna and Ojeaburu, 2021) بعنوان

"The Impact of Government Integrated Financial Management Information System (GIFMIS) on Economic Development of Nigeria"

تناولت الدراسة تأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المتكامل على التنمية الإقتصادية بنيجيريا، وذلك من خلال قياس أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على كل من الموازنة العامة، والنظام المحاسبي الحكومي، وتنمية رأس المال البشري، والإستثمارات بالبنية التحتية، ونظام

إدارة الأجور والمرتبات، والنتائج المحلى الإجمالى، وإدارة النقد الحكومى، والإنفاق الحكومى، وذلك من خلال مقارنة قيم هذه العوامل قبل وبعد تنفيذ النظام، وذلك بهدف بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المتكامل على التنمية الإقتصادية بنيجيريا. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك أثر لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المتكامل على كل من الموازنة، والنظام المحاسبى الحكومى، وتنمية رأس المال البشرى، والإستثمارات بالبنية التحتية، ونظام إدارة الرواتب، والنتائج المحلى الإجمالى، وإدارة النقد الحكومى، والإنفاق الحكومى، أى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية قد أثر بشكل إيجابى على التنمية الإقتصادية بنيجيريا.

٦-١-١-٢ الدراسات التى تناولت تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

٦-١-١-٢-١ دراسة (الحنيطي والنجداوي، ٢٠١٥) بعنوان

"تقييم فعالية النظام المحاسبى في القطاع الحكومى الأردني (GFMIS) وإمكانية تطويره دارسه ميدانية : دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية"

تناولت الدراسة النظام المحاسبى الحكومى بالأردن، ومحاولة تطويره من خلال ثلاث محاور رئيسية تتمثل في العمليات المالية والمحاسبية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة التغيير، ومحاولة اختبار دور هذه المحاور فى تحقيق أهداف النظام من تحقيق لمبدأ الشفافية، وأداء العمليات المالية بفعالية، وزيادة كفاءة وفعالية عمليات الرقابة، وذلك بهدف تقييم فعالية نظام المحاسبة في القطاع الأردنى، ومدى إمكانية تطويره من خلال محاوره الثلاثة. وقد توصلت الدراسة الى أن كل من محورى العمليات المالية والمحاسبية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات يساعد على زيادة فعالية النظام المحاسبى الحكومى بدرجة كبيرة، أما محور إدارة التغيير يساعد على زيادة فعالية النظام المحاسبى الحكومى أيضاً ولكن بدرجة أقل من المحورين السابقين.

٦-١-١-٢-٢ دراسة (Kahari et al., 2015) بعنوان

"Assessment of Factors Affecting the Implementation of Integrated Financial Management Information System in the County Governments: A Case of Nyandarua County, Kenya"

تناولت الدراسة العوامل التى تؤثر على كفاءة وفعالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وقد تم التركيز على تأثير مقاومة العاملين بالوحدات، ومهارات مستخدمى النظام على عمل النظام بكفاءة وفعالية، وذلك بهدف بيان العوامل التى تؤثر فى تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المتكامل في حكومات المقاطعات في كينيا بكفاءة وفعالية . وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية سلبية

قوية بين مقاومة العاملين وتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ووجود علاقة معنوية إيجابية قوية بين قدرات ومهارات مستخدمى النظام وعمله بكفاءة وفعالية.

٦-١-١-٢-٣ دراسة (محمد، ٢٠١٧) بعنوان

"نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره فى الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء : دراسة تطبيقية"

تناولت الدراسة مفهوم وأهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ومفاهيم الرقابة المالية، والآليات المقترحة لمكافحة الفساد المالي بالوحدات الحكومية، وموازنة البرامج والأداء ومميزاتها، وكيفية الإستعانة بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تفعيل نظام موازنة البرامج والأداء، وذلك بهدف بيان مدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في دعم الإصلاح المالى بالوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق، ودور النظام في تحقيق الرقابة المالية على المال العام، ومكافحة الفساد المالي بالجهاز الحكومي، ومدى إمكانية الاستفادة منه في الإسراع بتفعيل موازنة البرامج والأداء. وقد توصلت الدراسة الى أن هناك مجموعة من المقومات والمتطلبات يجب توافرها لتطبيق وتعميم نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وأن تجربة تطبيق النظام بالوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق قد نجحت، ويجب تعميمها على باقى الوحدات التابعة للوزارة، وأنه لا توجد علاقة بين تطبيق النظام والرقابة على المال العام، والحد من الفساد، وأن تطبيق هذا النظام بشكل فعال يساهم في الإسراع بتفعيل موازنة البرنامج والأداء.

٦-١-١-٢-٤ دراسة (Oyinlola et al., 2017) بعنوان

" Effects of Integrated Financial Management Information System on Performance of Public Sector in Nigeria "

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وإدارة المالية العامة حيث خضعت لتدقيق شديد من جانب مجتمع المانحين وكذلك كافة المتعاملين في دعوة لتعزيز المساءلة عن الإنفاق الحكومى من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة، ومعرفة المحددات التى تعيق تطبيق النظام ، وذلك بهدف تحليل فعالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء القطاع العام في نيجيريا. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة بين فعالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وإدارة المالية العامة فى إعداد كل من التقارير المالية والموازنة والرقابة الداخلية والمشاريع الحكومية، ويدل ذلك على أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كان له أثر واضح على الإدارة المالية العامة في نيجيريا، وأن إعداد التقارير قد تأثر بشكل كبير بالنظام بولاية أوسون، وأن الموازنة العامة قد تم إدارتها بشكل جيد

من خلال النظام، وأن نظام الرقابة الداخلية قد تحسن على الرغم من التحديات التي واجهها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-١-١-٢-٥ دراسة (مرعي، ٢٠١٩) بعنوان

" أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على جودة التقارير المالية الحكومية "

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وكيفية تطبيقه بالجهات الإدارية الحكومية، والمشكلات التي واجهتها وزارة المالية عند التطبيق، وكذلك سبل تطوير كل من : نظام الموازنة العامة، والنظام المحاسبي الحكومي المصري، وذلك بهدف بيان أثر تفعيل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على كل من التقارير المالية، والنظام المحاسبي الحكومي . وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولكن يتوقف ذلك على مدى توافر الكفاءات الفنية المؤهلة للتعامل مع النظام، وأن النظام يوفر معلومات تساعد على إتخاذ القرارات الحكومية بشكل أفضل عما كانت عليه في ظل النظام السابق، وأن النظام أحد الأساليب التي ساعدت على علاج أوجه القصور بالنظام المحاسبي الحكومي.

٦-١-١-٢-٦ دراسة (Kofahe, 2019) بعنوان

"Factors affecting successful implementation of government financial management information system(GFMIS) in Jordan public sector: A proposed framework "

تناولت الدراسة المشكلات التي واجهت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والمتعلقة بالمستخدمين، والتي إذا ماتم تجاهلها، ستؤثر على سلوك المستخدمين، ومستوى رضا مستخدمي النظام، ومدى نجاح النظام في معالجة هذه المشاكل، وأعدمت الدراسة على إطار مقترح لتقييم النظام، ويفترض هذا الإطار أن جودة المعلومات وجودة النظام وجودة الخدمة ومقاومة المستخدم والتدريب ومشاركة المستخدم هي العوامل التي من المحتمل أن تعزز من مزايا النظام في القطاع العام الأردني، وبالتالي تضمن التنفيذ الناجح للنظام، وذلك بهدف بيان اختبار إطار عمل للتحقق من العوامل التي تؤثر على التنفيذ الناجح لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من منظور الموظفين العموميين الأردنيين. وقد توصلت الدراسة الى أن هذا النظام أدى الى جودة المعلومات وجودة الخدمات في الوحدات الحكومية، وأن التدريب أدى الى كفاءة استخدام النظام، وزيادة المعرفة بالنظم، وتوفير رؤية واضحة عنه.

٦-١-١-٢-٧ دراسة (حافظ، ٢٠٢١) بعنوان

"الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية (دراسة ميدانية)"

تناولت الدراسة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية والجهات المسؤولة عن استخدام النظام، ثم العلاقة بين استخدام النظام وفعالية الرقابة الداخلية، وكذلك العلاقة بين التدريب واستخدام نظام إدارة معلومات المالية الحكومية، وذلك بهدف بيان أثر الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية . وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود اختلاف جوهري في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفقاً للوظيفة (موظف بالوحدة الحسابية، ممثل وزارة المالية، مراجع بالجهاز المركزي للمحاسبات) ، في حين توجد اختلافات معنوية في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفقاً لاختلاف الخبرة الوظيفية، وأن استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يؤدي إلى تحسين فعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية، وأن التدريب يعدل من العلاقة بين استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية بيئة الرقابة الداخلية.

التعليق على الدراسات السابقة

ومن خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، أو أحد جوانبه

يتضح للباحث ما يلي :

- أن هذه الدراسات قد تم تناولها في مصر والكثير من الدول النامية، مما يؤكد على أهمية تطبيق النظام لتحقيق فعالية إدارة المال العام، وإدارته بكفاءة وفعالية لترشيد الإنفاق في هذه الدول، والتي تعاني عجزاً مزمناً بموازاناتها.
- ركزت معظم هذه الدراسات على أهمية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتحقيق أهداف الرقابة المالية، متجاهلة عملية التخطيط والتي تعد من أهم مراحل دورة الموازنة.
- إختلاف وتفاوت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، حيث توصلت بعض الدراسات الى وجود تأثير إيجابي لتطبيق النظام على نظم الرقابة بالوحدات الحكومية، وعلى العكس توصلت دراسات أخرى الى وجود تأثير سلبي لتطبيق النظام على نظم الرقابة بالوحدات الحكومية، ودراسات أخرى توصلت الى وجود أثر معتدل لتطبيق النظام على نظم الرقابة بالوحدات الحكومية، ويرجع الباحث هذا الإختلاف والتفاوت الى مجموعة من العوامل أهمها: إختلاف بيئة التطبيق، وحدثة النظام، وعدم مرور الوقت الكافي لتقييمه.

- إهتمت الدراسات السابقة بتقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على إدارة الموارد الحكومية إلا ان الإهتمام كان منصباً على الإنفاق الجارى دون الإهتمام بالإنفاق الإستثمارى - الباب السادس : شراء الأصول غير المالية (الأصول الثابتة)-.
- أهتمت هذه الدراسات ببحث إيجابية النظام من عدمه ولم تهتم بمدخلات النظام، فأمثليه المدخلات وبيئته عامل أساسى فى تحقيق كفاءة النظام وفاعليته.
- عدم إهتمام هذه الدراسات بالبحث عن الآليات التى تحسن من كفاءة وفعالية النظام تجاه تحقيق أهدافه، والتى تمثل البيئة المعلوماتية لهذا النظام .
- تناولت الدراسات السابقة المرتبطة بتطوير البيئة المعلوماتية للنظام التطوير الجزئى، حيث أنها لم تهتم بمحاولة تطوير البيئة المعلوماتية للنظام لتصبح بيئة معلوماتية متكاملة وآمنة، وإنما ركزت كل منها على أحد جوانب هذه البيئة المعلوماتية دون الجوانب الأخرى التى تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق جودة المعلومات.

وعلى الرغم من الإسهامات التى قدمتها الدراسات السابقة إلا أن معظم هذه الدراسات أهتمت بدراسة أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية الرقابة وإعداد التقارير فى ظل البيئة المعلوماتية الحالية، دون الإهتمام بفعالية التخطيط الذى يعد أساس عمل النظام، ويمثل المرحلة الأولى من مراحل دورة الموازنة العامة، فهناك ندرة فى الدراسات - فى حدود علم الباحث- التى تناولت تطوير البيئة المعلوماتية لهذا النظام، حيث أهتمت بعض الدراسات بتطوير بعض جزئيات هذه البيئة المعلوماتية، دون البحث عن الآليات التى تتفاعل فيما بينها لتوفير بيئة معلوماتية تساعد على تحقيق النظام لأهدافه. وهو ما دعى الباحث الى محاولة تطوير البيئة المعلوماتية للنظام من منظور متكامل، بحيث يشمل هذا التطوير بيئة معلوماتية متكاملة تراعى تحقيق أهداف كل من الإنفاق الجارى، والإنفاق الإستثمارى ، وتحقيق كفاءة المعلومات، وكفاءة مستخدميها من خلال مداخل تحقق كل من القدرة والرغبة تتمثل فى التدريب ونقل الخبرة ، وإتساق الأهداف والجهود، الأمر الذى ينعكس على كفاءة التخطيط والرقابة فى الوحدات الحكومية.

٦-١-٢ اشتقاق فروض الدراسة

فى ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وتحقيقاً للهدف الرئيسى للدراسة، وما يتبعه من أهداف فرعية، يمكن إستنتاج وصياغة فروض الدراسة على النحو التالى:

الفرض الأول: ويقوم على اختبار أثر إستخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة فى الوحدات الحكومية، ويأخذ الصيغة العدمية التالية:

H₁: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإستخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية".

الفرض الثاني: ويقوم على اختبار أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد تطوير البيئة المعلوماتية للنظام على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية، ويأخذ الصيغة العدمية التالية:

H₂: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد تطوير البيئة المعلوماتية للنظام على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية".

ويشتق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول:

H₂₁: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق موازنة البرامج والأداء على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية".

الفرض الفرعي الثاني:

H₂₂: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفري على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية".

الفرض الفرعي الثالث:

H₂₃: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق أساس الإستحقاق على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية".

الفرض الفرعي الرابع:

H₂₄: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإقتناء الأصول الثابتة إعتماًداً على إجتيازها لنموذج القرار على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية".

الفرض الفرعي الخامس:

H₂₅: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن الأصول الثابتة على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ".

الفرض الفرعى السادس:

H26: "لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للتدريب ونقل الخبرة على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية".

الفرض الفرعى السابع:

H27: "لا يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لتفعيل المدخل السلوكى (إتساق الأهداف والجهود)^١ فى تحقيق فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية".

٦-٢ الإطار النظرى**٦-٢-١ الإطار الفكرى لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية**

شهدت الفترة الأخيرة ضغوط من المؤسسات الدولية - البنك الدولى وصندوق النقد الدولى - على حكومات الدول النامية من أجل تحسين وتطوير الإدارة المالية الحكومية، وذلك لتوفير معلومات ذات كفاءة وفعالية لإتخاذ القرارات بموضوعية على المستوى الإقتصادى والمالى، وضمان تحقيق الشفافية والمساءلة، وتقييم الأداء الحكومى ومدى قدرته على توفير السلع والخدمات للمواطنين، ولتحقيق ذلك اتجهت العديد من الحكومات الى الإستثمار فى مجال بناء القدرات البشرية والتكنولوجية من أجل تطوير أنظمتها المالية والمحاسبية فى الوحدات الإدارية الحكومية (Dener and Min, 2013؛ عبد العزيز، ٢٠١٧؛ Eric, 2016).

ولذلك بدأت وزارة المالية المصرية منذ عام ٢٠٠٤ التحول من الأنظمة التقليدية اليدوية الى الأنظمة الإلكترونية، وفي عام ٢٠١٨ تم إطلاق منظومة الشبكة المالية الحكومية، وذلك من أجل بناء قاعدة إستثمار جاذبة، وتحقيق نمو إقتصادى وتعزيز مستقبل الإستثمار في مصر، وتهدف هذه المنظومة إلى التحول الرقمى للأموال بدلاً من التعاملات النقدية، وتطوير التقنيات المستخدمة في نمو الإقتصاد والسياسات المالية، وتعمل تلك المنظومة على توفير معلومات وبيانات فورية ولحظية عن النشاط الإقتصادى، مما يؤدى الى تحقيق أهداف الإدارة المالية الحكومية، وقد تم تقسيم منظومة الشبكة المالية للحكومة المصرية إلى ثلاث منظومات وهي: منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية، والمنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد، ومنظومة الدفع والتحويل الإلكتروني (عبد الحميد، ٢٠٢٠).

^١ يعد مدخل إتساق الأهداف والجهود أحد أهم المداخل السلوكية التى تناسب أنظمة المعلومات المحاسبية، حيث يقصد بإتساق الأهداف توافق أهداف التنظيم مع الأهداف الشخصية والجماعية للرؤساء والمرؤوسين، أما الجهد الإدارى فهو السعى والمثابرة نحو تحقيق الهدف أو الأهداف المحددة للتنظيم.

ويعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية أحد أنظمة تخطيط موارد المنشأة والتي تُعرف كبرمجيات جاهزة قابلة للتكيف مع متطلبات العمل بالمؤسسات المختلفة، وتتكون من أنظمة فرعية متكاملة تخدم وظائف متعددة داخل بيئة العمل منها أنظمة المدفوعات والمقبوضات والمحاسبة والمشتريات والموازنة، وتم تصميمها بناءً على مسح لخرائط الأعمال داخل المؤسسات بهدف ضمان تكامل المعلومات والإجراءات، مما يمكن المؤسسات من استخدام وإدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بفعالية وكفاءة عن طريق توفير حل متكامل لكافة احتياجاتها المتعلقة بمعالجة المعلومات، والذي من شأنه زيادة الدقة والسرعة والتقليل من الإسراف العام للموارد، وذلك عن طريق ربط الإنفاق بما هو متاح من الموارد المالية (Ogbonna and Ojeaburu, 2021)؛ وزارة المالية المصرية، (٢٠١٨).

وتتعدد تعريفات نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فمنها ما هو أكاديمي ومنها ما هو تطبيقي، وعلى الرغم من ذلك تتفق جميعها على أنها نظم محوسبة تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة العمليات المالية والمحاسبية المختلفة التي تتم عبر مراحل دورة الموازنة العامة للدولة لدعم قرارات الإدارة والموازنة والمسئوليات الائتمانية وإعداد التقارير والبيانات المالية (كمال، ٢٠٢١؛ Muriithi and Wamiori, 2020؛ Selfano et al., 2014؛ Khan and Pessoa, 2010؛ Karanja and Ng'ang'a, 2014).

وقد عرف المركز الأقليمي للمساعدة الفنية في منطقة الشرق الأوسط (METAC) نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بأنه "مجموعة من الحلول المحوسبة التي تساعد الحكومات على التخطيط للموازنة وتنفيذها والرقابة عليها" (Dener, 2014)، وعرفه (Kofahe et al., 2019) بأنه "نظام معلومات محاسبي شامل لجميع الإجراءات والعمليات المحاسبية الحكومية، ويهدف إلى توحيد الإجراءات المحاسبية المطبقة في جميع الوحدات الحكومية، وحوسبة إجراءات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وزيادة كفاءتها، وترشيد الإنفاق العام من خلال إدارة أكثر فعالية للنقد المتاح وربط الإنفاق بمقدار الموارد المالية المتاحة"، كما عرفه (Simiyu and Kaplelach, 2018) بأنه "عبارة عن حزمة من البرمجيات المالية المتكاملة تعمل على تعزيز فعالية وشفافية إدارة الموارد العامة، من خلال حوسبة نظام إدارة الموازنة ونظام المحاسبة الحكومية".

ومن التعريفات السابقة يرى الباحث:

- أن نظام إدارة المعلومات المالية عبارة عن مجموعة متكاملة من البرامج الجاهزة تعمل على إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه الإدارة المالية الحكومية، وذلك في جميع المراحل التي تمثل دورة الموازنة العامة بدءاً بالتخطيط وإنهاء بالرقابة وإمتداداً لإعداد التقارير.

- أن النظام قائم على توحيد النظم المحاسبية المطبقة بكافة الوحدات الحكومية، وكذلك توحيد المعالجات المحاسبية داخل تلك النظم.
- أن النظام يربط كافة العمليات المالية والمحاسبية بالوحدات الحكومية بوزارة المالية فضلاً عن ربطها ببعضها البعض، وكذلك ربط الأقسام والإدارات والوظائف المختلفة داخل الوحدة الحكومية الواحدة ببعضها البعض، وبالإدارة العليا داخل الوحدة، وربط الوحدات الحكومية التي تتبع وزارة معينة مع تلك الوزارة.

ويهدف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية الى سرعة التواصل الإلكتروني لوزارة المالية بباقي الوزارات لتوفير معلومات دقيقة ولحظية، وتحسين عملية الرقابة على الحسابات المالية، وعدم تجاوز الإعتمادات المقررة بالموازنة، وتوفير المعلومات المتعلقة بالإدارة المالية، وإجراءات تنفيذ الموازنة للجهات التنفيذية والتشريعية المسؤولة عن إتخاذ القرارات، وذلك من أجل تحقيق الإنضباط والإمتثال المالي والحد من الأخطاء، والعمل على إستخدام الموارد الحكومية بكفاءة وفعالية، وتوفير المعلومات الملائمة والمتعلقة بكافة النواحي المالية من أجل تحسين عملية التخطيط الإقتصادي، وزيادة درجة الشفافية المالية، وزيادة القدرة على التخطيط بكفاءة للتدفقات النقدية الحكومية، ورفع كفاءة وفعالية تنفيذ الإجراءات المالية والرقابية، وعمل مقارنات بين التدفقات النقدية المتوقعة والفعالية لبيان الإنحراف وأسبابه لأخذه في الإعتبار عند إعداد تنبؤات الفترات القادمة (وزارة المالية المصرية، موقع GFMIS؛ شبكة النبا المعلوماتية، ٢٠١٩؛ Yaokumah and Biney, 2020).

وقد قامت جمهورية مصر العربية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من خلال ثلاث مراحل، تمثلت **المرحلة الأولى** في ميكنة نظم السياسات التنبؤية والمتوقعة للإقتصاد الكلى، ووضع السيناريوهات المتوقعة له، أما **المرحلة الثانية** فكانت عبارة عن ميكنة دورة إعداد الموازنة العامة للدولة من خلال قطاع موازنة الادارة المحلية بالوزارة والمحافظات، وجهات الموازنة التابعة للجهاز الادارى للدولة ، أما **المرحلة الثالثة** فهي ميكنة الهيئات المرتبطة بإعداد الموازنة والوحدات الحسابية على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية للتطبيقات المالية "أوراكل" لدورة العمل التالية على شجرة الحسابات الثالثة وفقاً للخطة المستهدفة، وذلك لرفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد الحكومية، وتقديم الدعم لعمليات الإصلاح الإداري والمالي الحكومي وتحقيق الشفافية من خلال تقديم معلومات صحيحة وواضحة لمتخذي القرارات، والإلتزام بمواعيد إعداد وإصدار التقارير المالية ودقتها في جميع الوحدات الحكومية، وتنفيذ الموازنة العامة بما يتوافق ومخصصاتها (وزارة المالية المصرية، موقع GFMIS).

ويتم تقييم النظام بناء على مجموعة من المحددات ، بإعتبارة إحدى تطبيقات نظم تخطيط موارد المنشأة، وقد تعددت نماذج تقييمها سواء بالقطاع الحكومي أو القطاع الخاص، ومن أشهر هذه النماذج نموذج (DeLone and McLean) وهذا النموذج قائم على ستة محددات تتمثل فى : جودة المعلومات، وجودة النظام، وجودة الخدمة، ومقاومة المستخدم، والإستخدام ورضا المستخدم، وصافى الفائدة، وذلك على النحو التالى (Agbabiaka and Ugaddan, 2016; DeLone and McLean, 2016; Urbach and Müller, 2012; Kofahe et al., 2019; Ayim,2019; Priskila et al., 2018):

- **جودة المعلومات:** تعد جودة المعلومات عنصراً حاسماً فى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وتكون المعلومات ذات جودة عندما يتوافر بها خصائصها النوعية الأساسية- الملائمة والموثوقية - ، وكذلك توافر الخصائص الفرعية - سهولة الفهم والأهمية والتوقيت المناسب-.
- **جودة النظام:** لضمان نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يجب أن يمتاز النظام بالمرونة، وسهولة الإستخدام، وموثوقية النظام، وسهولة التعلم، بالإضافة إلى خصائص النظام الخاصة بسرعة الاستجابة للأوامر والتطور المستمر، حيث يؤدي توافر هذه الخصائص فى النظام الى تحسن الأداء فى القطاع الحكومي .
- **جودة الخدمة :** تشير جودة الخدمة إلى جودة الدعم الذي يتلقاه مستخدمو النظام أثناء التعامل مع قسم نظم المعلومات وموظفي دعم تكنولوجيا المعلومات.
- **مقاومة المستخدم:** ففى بعض الأحيان قد يعتقد بعض المسؤولين عن تنفيذ النظام إنه قد يقلل من أهمية وجودهم داخل الوحدة فيسعون لمقاومة النظام ولكن على الوحدة أن تتخذ من السياسات ما يجعلهم يرغبون فى التطوير .
- **الإستخدام ورضا المستخدم:** يؤدي الإستخدام الجيد للنظام إلى زيادة رضا المستخدمين عن النظام وخدمات الدعم، وينتج رضا المستخدمين عند تجربة إستخدام النظام .
- **صافى الفائدة:** يعتبر صافى الفائدة عن مجمل إيجابيات المحددات السابقة، وتشير الى المستوى الذى يحقق فيه النظام أهدافه.

ويتوقف نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بشكل عام ومباشر على كيفية تصميم الإدارة المالية العامة، والترتيبات الخاصة بها، والقوانين والقواعد التى تحكم دورة الإدارة المالية ، ومن هنا أصبحت أهم التحديات التى تواجهها الحكومات ، وتضاف الى المحددات السابقة وضع تصميم جيد لأنظمة إدارة المعلومات المالية تعمل على رصد وتسجيل كافة الأنشطة المالية، والإفصاح عن ما

تتضمنه الموازنة من معلومات، وقياس أثر تلك الأنظمة على تحسين كفاءة الإدارة المالية العامة(عبد العزيز، ٢٠١٧؛ Esawe and Elwkeel, 2020).

ويرى الباحث أن هذه المحددات قد ركزت على مخرجات النظام دون الإهتمام بمدخلاته، أى البيئة المعلوماتية له، فأمثلية المدخلات مع نظام توافرت فيه من الإمكانيات ما يلبي طموحات حكومات الكثير من الدول النامية، الأمر الذى يتطلب تطوير البيئة المعلوماتية له، فأمثلية المدخلات سوف تحقق أمثلية مخرجات تحقق فعالية هذا النظام.

٦-٢-٢ فعالية التخطيط والرقابة للنظام في ظل البيئة المعلوماتية الحالية

رغم حداثة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إلا أن الإهتمام مازال منصباً على جانب الرقابة مع إغفال جانب على قدر كبير من الأهمية وهو جانب التخطيط، حيث أن التخطيط يتبعه الرقابة، فلا تخطيط بدون رقابة، ولا رقابة بدون تخطيط ، ولتحقيق الوحدات الحكومية أهدافها بكفاءة وفعالية لابد من الإهتمام بعملية التخطيط والرقابة، فالتخطيط يعد أحد أهم الوظائف الإدارية حيث يقوم على تحديد الأهداف والإستراتيجيات والسياسات والبرامج وإتخاذ القرارات التى تؤثر بشكل أو بآخر على الأداء المستقبلى، وبالتالي يلعب التخطيط دوراً جوهرياً فى إعداد تنبؤات الموازنة، ويتوقف نجاح عملية التخطيط على وجود رقابة فعالة ، تتمثل فى القدرة على قياس وتقييم الأداء الفعلى ومقارنته بالأداء المخطط من أجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر، وترتبط الرقابة ارتباطاً وثيقاً بالعملية الإدارية، فلا معنى لوجود خطه ما لم يتم التأكد من إنجازها وتنفيذها، ولا معنى للرقابة إن لم يكن هناك خطط، فالعمل الإدارى لابد ان يكون متكاملًا ومتصلاً ببعضه البعض حتى يتم الوصول الى الأهداف المرجوة(لدليل، لعروسي، ٢٠١٩).

فالعملية الإدارية تبدأ بتسلسل وتتابع منطقى تبدأ بالتخطيط، فالتنظيم، والتوجيه ثم الرقابة فالتخطيط، وهكذا، وذلك فى شكل دائرة مغلقة، فالتخطيط يتطلب نوع من الرقابة، وبدونها يكون عملاً خاوياً، كما أن الرقابة - هى الأخرى - تتطلب نوعاً من التخطيط أيضاً، فالتخطيط يهتم بتحديد وتقرير أهداف محدودة ووسائل تحقيق هذه الأهداف، والرقابة ينتج عنها معلومات تعرف "بالغذية العكسية للمعلومات" والتي قد تتطلب تغيير الأهداف أو الخطط الحالية، أو وضع إستراتيجيات جديدة، فالرقابة بمفهومها الواسع يجب ألا تقتصر على الرقابة اللاحقة على التنفيذ، وإنما يجب ان تشمل أيضاً كل من الرقابة عند التخطيط، والرقابة السابقة على التنفيذ، وذلك كله بالشكل الذى يتعدى مجرد تقييم الأداء الى تحسينه وتطويره كهدف لكل إدارة واعية، فإجراء رقابة فعالة عند وقبل التنفيذ يجعل إنحرافات التنفيذ أقل ما يمكن (حجاج، ٢٠٢١).

وتعد الرقابة المالية من الأركان الأساسية للإدارة الحديثة التي تساعد على تحقيق كفاءة وفعالية استخدام المال العام، وغيرها من العناصر التنظيمية والبشرية والنقدية، وأن أهداف وظيفة الرقابة المالية ومجال عملها يشمل كافة الأنشطة المالية في الوحدات الحكومية، حيث تتناول وظيفة الرقابة المالية هذه الأنشطة بالفحص والتحليل والتقييم، وتهدف الرقابة المالية الى التأكد من أن الأهداف المحددة قد تم إنجازها وفقاً للخطط والسياسات المرسومة، حيث أنها تتضمن مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تنتهجها وحدات الجهاز الإداري للدولة (السلطة التنفيذية) للمحافظة على المال العام، والتأكد من فعالية النفقة العامة، وأنه تم تحديدها ومتابعتها إنفاقها وفقاً للقواعد الحاكمة التي أقرتها السلطة التشريعية (وزارة المالية المصرية الدليل ، ٢٠٢٠ ؛ عثمان، البناء، ٢٠١٢).

ويجب أن يتوافق مستوى الرقابة مع مستوى التخطيط الذي يتكون من ثلاث مستويات هي: المستوى الإستراتيجي، والمستوى التكتيكي، والمستوى الإجرائي، وعلى هذا الأساس يكون هناك أربع مستويات للرقابة على الفعالية بالوحدات الحكومية هي: الرقابة الإستراتيجية، والرقابة التكتيكية، والرقابة الإجرائية، و رقابة البعد السياسي والإجتماعي، وأياً كانت طبيعة نشاط الوحدة الحكومية، وحجمها، فإن العنصر البشري يلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى نجاحها ، فالرقابة على الأداء تعتبر تطوير لمفهوم الرقابة المالية التقليدية، وبالتالي فإن الأبعاد الثلاثة لعملية الرقابة والمتمثلة في الإقتصاد، والكفاءة، والفعالية، الى جانب الرقابة المالية، تتكامل مع بعضها لتوفير رؤية متكاملة لتحقيق الرقابة الشاملة (أحمد، ٢٠١٧؛ دليل، لعروسي، ٢٠١٩).

ويرى الباحث أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية قد حد من مشكلة التسارع على الإنفاق في نهاية السنة المالية، نتيجة ما ترتب عليه من إفصاح وشفافية تمكن الأجهزة الحكومية المسؤولة من تتبع هذا الإنفاق نوعياً وزمنياً، ولكنه لم يتمكن من التحقق من فعالية هذا الإنفاق، حيث أن البيئة المعلوماتية الحالية، والتي يقوم عليها النظام لا تساعده على تحقيق ذلك، فالإمكانيات المتوافرة للنظام تساعد على إحكام التخطيط والرقابة عند إدارة الموارد الحكومية، إلا أن فعالية التخطيط والرقابة لن تتحقق في ظل بيئة معلوماتية تعتمد على ، موازنة الرقابة ، والتنبؤ بالإعتمادات اعتماداً على الماضي، وتطبيق الأساس النقدي، وإقتناء الأصول طبقاً لطريقة الإلحاحية أو درجة الضرورة، والرقابة على الأصول كنوع من الرقابة المخزنية وليست رقابة محاسبية، وعدم إحتساب إهلاك للأصول الثابتة، الأمر الذي يتطلب تطوير هذه البيئة المعلوماتية حتى تتحقق فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية.

٦-٢-٣ تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

من الملاحظ أن البيئة المعلوماتية الحالية لا تساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تحقيق أهدافه ، وخاصة فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية ، الأمر الذى تتطلب البحث عن مجموعة من الآليات يتم من خلالها وتكاملها تطوير البيئة المعلوماتية للنظام ، وعليه سوف يقوم الباحث بمحاولة إقتراح بعض الآليات التى تحسن من البيئة المعلوماتية للنظام ، وتحقق جودته من خلال تحقيق كفاءة المعلومات وكفاءة مستخدميه، وذلك على النحو التالى:

أولاً: آليات تحقق كفاءة المعلومات وتنقسم هذه الآليات الى آليات مرتبطة بالإئفاق الجارى، وأخرى مرتبطة بالإئفاق الإستثمارى ، وذلك على النحو التالى:

- آليات مرتبطة بالإئفاق الجارى، وتتمثل فى:
 - الأخذ بنظام موازنة البرامج والأداء بدلاً من موازنة الرقابة.
 - التنبؤ بالإئتمادات على الأساس الصفرى بدلاً من الإئتماد على مصروفات العام السابق.
 - إئتباع أساس الإئستحقاق بدلاً من الأساس النقدى.
- آليات مرتبطة بالإئفاق الإستثمارى، وتتمثل فى:
 - إئقتناء الأصول الثابتة إئتماداً على إئجتيازها لنموذج القرار ، بدلاً من إئقتناؤها بالطريقة الإئلاحية، أو درجة الضرورة.
 - المحاسبة عن الأصول الثابتة وإئحساب إئهلاك لها، بدلاً من إئثباتها كقيود نظامية ،للتحول بالرقابة عليها من رقابة مخزنية الى رقابة محاسبية.

ثانياً: آليات تحقق كفاءة مستخدمى المعلومات ، وتتمثل فى:

- التدريب ونقل الخبرة
- تفعيل المدخل السلوكى (إئساق الأهداف والجهود)

٦-٢-٣-١ الأليات التى تحقق كفاءة المعلومات

٦-٢-٣-١-١ الأليات المرتبطة بالإئفاق الجارى:

٦-٢-٣-١-١-١ الأخذ بنظام موازنة البرامج والأداء:

موازنة البرامج والأداء هى ذلك النظام الذى يهتم بتبويب الموازنة تبويباً نوعياً، حيث تركز على ما تقوم به الحكومة، وليس فقط بما تقوم بإئفاقه على شراء السلع والخدمات، وتهتم أيضاً بإئظهار العلاقة

بين بنود الإنفاق والغرض منها، وذلك من خلال التركيز على العمل الذي تم إنجازه أكثر من الوسيلة التي اتبعت لإنجاز هذا العمل (محمد، ٢٠١٦؛ يونس، ٢٠٢٠).

حيث يرى البعض أن هذا النوع من الموازنات يعتبر وسيلة للتخطيط والإدارة بالأهداف مع المحاسبة بالنتائج، مما يساعد على الإرتقاء بأداء الجهات المعنية في تحقيق رسالتها، وأهدافها بالإصلاح المؤسسى المتكامل لمختلف أبعادها، وبالإستناد الى برامج أنشطتها موزعة توزيعاً زمنياً على فترات الخطة أو السنة المالية، وكذلك فيما بين مراكز المسؤولية المختصة، ويصاحب ذلك تحديداً لمؤشرات تقييم الأداء التي تستخدم في متابعة التقدم في تحقيق الأهداف المقررة، وتحديد الإنحرافات، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية أول بأول (الزيدي، ٢٠١٤؛ Surianti, 2015؛ محمد، ٢٠١٩)، ويسعى هذا النوع من الموازنات الى تحقيق الهدف المطلوب من خلال الدراسة الواقعية للهدف المنشود، وحثمية الربط بين التكاليف والمنافع المرتقبة مع تحديد تكلفة الفرصة البديلة لضمان الإستخدام الكفاء للموارد المتاحة، وتحديد التكاليف اللازمة ووضع معيار لها، ومؤشرات لتقييم الأداء (يونس، ٢٠٢٠؛ Lubis et al., 2014؛ Surianti, 2015).

وتقوم فلسفة موازنة البرامج والأداء على أن النشاط الكلى الذى تؤديه الحكومة، والذى يتطلب الإنفاق العام، يتكون من مجموعة من الوظائف التى توجه إليها النفقات العامة بغض النظر عن الجهة الحكومية التى تقوم بالإنفاق ، وهذا يساعد على التعرف بسهولة على النفقات المرتبطة بكل وظيفة من هذه الوظائف، وتحديد نصيب كل وظيفه من الإنفاق العام، وأن كل وظيفة تنقسم الى مجموعة من البرامج أو الأعمال التى تعبر عن المنتج النهائى للأجهزة الرئيسية - الوزارات والمصالح وغيرها - من ثم فإن البرنامج يعبر عن الأغراض التى أنشئت الوحدة من أجل تحقيقها وهى أغراض - فى أغلب الأحوال - قابلة للقياس، وأن البرنامج ينقسم الى مجموعة من الأنشطة الرئيسية، حيث يخصص لكل وزارة نشاط من هذه الأنشطة، أو بمعنى آخر جزء من هذا البرنامج، ولذا يتم تحديد الأنشطة على أساس إختصاص كل وزارة، ولذلك فإن الأنشطة الرئيسية تكون فى مجملها الجهود المتجانسة التى تؤدى الى تحقيق برنامج رئيسى معين، وأن النشاط الرئيسى يقسم الى مجموعة من الأنشطة الفرعية التى تقوم بها وحدة إدارية أقل فى المستوى الإدارى، ثم تحديد وحدة الأداء لكل نشاط فرعى بحيث يمكن ربط التكلفة بوحدة الأداء (Pratolo et al., 2020؛ Lubis et al., 2014).

وحتى تساعد موازنة البرامج والأداء على تحقيق أهداف التخطيط والرقابة من خلال بيئة معلوماتية مناسبة يجب (Pratolo et al., Alain and Melegy, 2017؛ Karacan and Yazici, 2015؛ Sofyani, 2018، al., 2020) :

- إعداد موازنة البرامج والأداء على أساس التكلفة، وذلك عن طريق استخدام نظم التكاليف الفعلية والمعيارية، وذلك لأغراض التخطيط والرقابة، وذلك لتحديد تكلفة البرامج والأنشطة وتحديد الإنحرافات عن المعايير المحددة وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب حدوثها ، إلا أن الأمر يتطلب من وجهة نظر الباحث:
 - تقسيم عناصر التكاليف حسب علاقتها بوحدة النشاط الى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة، وذلك بهدف تحديد تكلفة وحدة الأداء .
 - تقسيم عناصر التكاليف حسب علاقتها بحجم النشاط الى متغير وثابت ، ولأغراض التخطيط والرقابة يتم ربط التكاليف المتغيرة بحجم النشاط المخطط، والتكاليف الثابتة بحجم النشاط المتاح، للوقوف على التكلفة المستغلة والتكلفة غير المستغلة بغرض إستخدامها أو إستبعادها الأمر الذى يترتب عليه ترشيد الإنفاق.
 - التفرقة بين التكاليف الصريحة والتكاليف المحسوبة - ممثلة فى إهلاك الأصول الثابتة- طبقاً لهذا النوع من الموازنات، حيث أن التمويل يكون للتكاليف الصريحة فقط، دون التكاليف المحسوبة، وذلك من خلال التمويل الذاتى والتمويل الحكومى، الأمر الذى يترتب عليه دقة تخصيص الإعتمادات .
 - إعداد مؤشرات لقياس الأداء : فالبرامج لا يمكن تنفيذها بنجاح دون وضع إطار معلومات عن الأداء يتضمن مؤشرات قياس أداء رئيسية، ونظام شامل لمتابعة الأداء وتقييمه .
- حيث يتم وضع مؤشرات نتائج البرامج الرئيسية وهى مؤشرات إستراتيجية طويلة الأجل مصممة لفهم أثر البرامج على مدى فترة زمنية أكثر من سنة، وهى مصممة للمساعدة فى قياس التغير الذى حدث أو ما تم تحقيقه نتيجة الأنشطة التى تم تنفيذها أو الخدمات المقدمة، وكذلك مؤشرات لمخرجات البرامج الفرعية، تشمل كميات الخدمات المقدمة، وجودة الخدمات المقدمة، وكفاءة الخدمات، وتوقيت تقديم الخدمة، والمساواة فى الحصول على الخدمات (وزارة المالية المصرية، ٢٠٢٠)، والمنتبع لمؤشرات تقييم نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يجد أنها تتشابه مع هذه المؤشرات الأمر الذى يجعل من الأخذ بنظام موازنة البرامج والأداء فى ظل استخدام هذا النظام أمراً فى غاية الأهمية، فمن خلال موازنة البرامج والأداء تتوافر بيئة معلوماتية تجعل الرقابة تمتد الى ما هو أبعد من تقييمات البرامج مما يساعد على تحديد جودة قرارات الإنفاق، والقرارات المتعلقة بالموازنة.

٦-٢-٣-١-١-٢ التنبؤ بالاعتمادات طبقاً للأساس الصفري

يعتبر الأساس الصفري أحد الأساليب التي يتم الإعتماد عليها عند إعداد تنبؤات الموازنة العامة للدولة، حيث تدورة فلسفته حول قاعدة مفادها أن ما يتم تمويله في الماضي لا يجب بالضرورة تمويله في الحاضر والمستقبل. فعند تخصيص الإعتمادات طبقاً لموازنة البرامج والأداء، أفرز الواقع الفعلي وجود نمطان لتخصيص هذه الإعتمادات (إسماعيل، ٢٠٠٨؛ Al-Saadi, 2015):

الأول: هو تخصيص الموارد على أساس الأداء، وطبقاً لهذا النمط تقوم كل وحدة إدارية حكومية بتحديد ما تريد تقديمه من سلع أو خدمات أولاً، ثم يحدد بالتالي ما تحتاج إليه من إعتمادات لتقديم هذا الكم من السلع أو الخدمات .

الثاني: تقوم الوحدة الإدارية الحكومية بإبلاغ وزارة المالية بما يمكنها القيام به بناء على ما تم تخصيصه من إعتمادات .

ويرى الباحث أن النمط الثاني يتمشى وإتجاهات الكثير من الحكومات من ناحية، وتحقيق أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من ناحية أخرى، حيث محدودية الموارد وتزايد الإنفاق الحكومي ومحاولة ترشيده أو تخفيضه، سوف يتأتى من خلال هذا النمط، حيث تمنح الوحدة الإدارية الحكومية قدرأ من الإعتمادات بناء على دراسة علمية متأنية، وتقوم كل وحدة بإعداد موازنتها في ضوء ما هو مخصص لها من موارد طبقاً لأولوية الإنفاق، وهنا يأتي دور الأساس الصفري، والذي يعتبر أسلوباً يدور بصفة أساسية حول ما إذا كان من الضروري الإستمرار في القيام بنشاط معين أم أن هذا النشاط لا ضرورة له، ومن ثم يتعين إلغاءه، وعلاوة على ذلك فإن إتباع الأساس الصفري يعتبر محاولة لتحديد الحد الأدنى من الموارد اللازمة للإنفاق على نشاط معين، وبذلك فإنه يفترض وجود موارد مالية يتعين إعادة توزيعها على الإستخدامات المختلفة، مما يترتب عليه إما تخفيض أو إلغاء نفقات نشاط معين أو إعطاء مرونة أكبر للإدارة في حسن إستخدام الموارد المتاحة حالياً ومستقبلاً (Al-Oraini, 2007؛ Haxholli, 2015).

وطبقاً لهذا الأساس يتم إعتبار النشاط الذي تؤديه الوحدة الإدارية الحكومية وحدة قرار ويتم توزيع وحدات القرار على الوحدات التنظيمية الحكومية بشكل وظيفي، بحيث يتحدد لكل وحدة إدارية حكومية وحدات القرار المسئولة عن تنفيذها خلال العام المقبل، ثم تقوم الوحدة بتقسيم وحدات القرار الى وحدات فرعية، والتي يتم تقسيمها داخلياً الى مجموعات القرار، لتعبر بذلك عن تفاصيل الأعمال الواجب إنجازها (Al-Saadi, 2015؛ Al-Attar et al., 2020).

ثم بعد ذلك ترتب مجموعات القرار تنازلياً وفقاً لأهميتها النسبية وأفضليتها للوحدة الإدارية، ويتم الترتيب التفاضلي لوحدات القرار، ثم بعد ذلك يتم اختبار الطريقة التي يمكن تنفيذ وحدة القرار، والتي تؤدي إلى تحقيق أقل تكلفة دون النظر إلى ما كان متبعاً في السنوات السابقة، وبناء على هذه الطريقة يتم تحديد حزم القرارات التي سيتم تنفيذها طبقاً للموارد المتاحة وفي حدود الترتيب التفاضلي، فمثل هذه المعلومات عند تكاملها مع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية سوف تحقق فعالية كل من التخطيط والرقابة (Zhang et al., 2021 ؛ Arboa and Rabeh, 2015)

٦-٢-٣-١-١-٣ إتباع أساس الإستحقاق

يعد إختيار الأساس المحاسبي المتبع بالنظام المحاسبي الحكومي هو أساس تصميم النظام، حيث تتوقف عليه مقومات النظام كالمجموعة المستندية والدفترية ودليل الحسابات والتقارير والقوائم المالية، حيث يتحكم الأساس في طريقة إجراء المعالجات المحاسبية وتوقيتها، لذا من الأهمية أن يسبق تحديد الأساس المحاسبي المتبع كل من وضع دليل الحسابات والسياسات المحاسبية، حيث يعد الأساس هو الإطار المرجعي الذي يحكم عمليات التصنيف والتسجيل والقياس للعمليات المالية بالوحدات، وقد دعت كثير من المنظمات المهنية الدولية -الإتحاد الدولي للمحاسبين، و البنك الدولي، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ولجنة الإتحاد الأوربي، وصندوق النقد الدولي - إلى تطبيق أساس الإستحقاق في القطاع العام، ويعد هذا إقرار صريح بعدم جدوى تطبيق الأساس النقدي، أما السبب الأدهى لتطبيق أساس الإستحقاق بالقطاع العام هو إصدار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، والتي تستند إلى أساس الإستحقاق، حيث يساعد تطبيق أساس الإستحقاق على إضفاء الطابع المهني على موظفي القطاع العام، وتطبيق تقنيات القطاع الخاص وذلك للنجاحات التي تم التوصل إليها بالقطاع الخاص (Kartiko, et al., 2018 ؛ Babatunde et al., 2019 ؛ Cavanagh et al., 2016).

ويعد أساس الإستحقاق من أفضل الأسس المحاسبية التي توفر معلومات دقيقة وواضحة، حيث يتم الإفصاح عن جميع العمليات المرتبطة بالأصول والخصوم، وكذلك التدفقات النقدية بالوحدات الحكومية بشكل سليم، حيث يساعد على تقديم معلومات تتسم بالمصداقية والشفافية عن مجمل أداء الوحدات الحكومية، وذلك من أجل إعداد قوائم مالية تعبر عن حقيقة الوضع المالي للوحدة الحكومية، ولذا فإن التحول من الأساس النقدي إلى أساس الإستحقاق يهدف إلى الوصول إلى الشفافية والمساءلة المحاسبية، وتوفير معلومات لمتخذي القرارات عن طريق إعداد التقارير المالية، ويساعد ذلك على إصلاح النظام الحكومي لضمان جودة المعلومات، وتحسين الأداء (PwC, 2013 ؛ steven, 2000)

فالمعلومات الناتجة عن تطبيق أساس الإستحقاق تساعد على التعرف على حقيقة البرامج والأنشطة الحكومية المتعلقة بفترة معينة، وذلك لإحتساب التكاليف الحقيقية لبرنامج أو نشاط معين، أو لوحدة

الخدمة المؤداة، الأمر الذى يؤدى الى قياس وتقييم كفاءة الأداء الحكومى فى إستغلال الموارد الحكومية المتاحة، والرقابة على التكاليف، ويعمل أيضاً أساس الإستحقاق على توفير وسائل السيطرة والرقابة على الأصول الثابتة ، وإقتصاديات إستخدامها، وذلك لإرتفاع مستوى الإستثمار الحكومى فى الدول النامية الأمر الذى يتطلب المحاسبة عن الأصول الثابتة، للتأكد من وجودها وإستخدامها بكفاءة وفى الغرض الذى تم إقتنائها من أجله، وإحتساب إهلاك لها ، بإعتبار الإهلاك عنصراً من عناصر التكاليف التى تؤخذ فى الإعتبار عند حساب تكلفة الخدمة المؤداة فى الوحدات الحكومية ، وما ينتج عن ذلك من دقة فى تقييم الأداء، ورفع الكفاءة الإنتاجية للبرامج الحكومية(عثمان، ٢٠١٩، Eyraud ، 2011؛ مسعود، ٢٠٢٠).

وعليه فإن تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لغرض تحقيق فعالية التخطيط والرقابة على الإنفاق الجارى، تتطلب التحول الى موازنة البرامج والأداء، والتبؤ بإعتماداتها على الأساس الصفرى، وإتباع أساس الإستحقاق، الأمر الذى يترتب عليه تحقيق فعالية التخطيط والرقابة فيما يتعلق بالإنفاق الجارى.

٦-٢-٣-١-٢ الآليات المرتبطة بالإنفاق بالإستثمارى

٦-٢-٣-١-٢-١ إقتناء الأصول الثابتة إعتقاداً على إجتيازها لنموذج القرار

يستحوذ الباب السادس من أبواب الإستخدامات بالموازنة العامة للدولة - شراء الأصول غير المالية - فى ظل نظام موازنة الرقابة طبقاً للأساس النقدى على النصيب الأكبر من إعتمادات الموازنة لإرتباطة بالإستخدامات الإستثمارية التى هى عصب الكثير من الوحدات الحكومية فى الإنشاء والتجديد وإقتناء الكثير من هذه الأصول، ومن الملاحظ أن عدم تطبيق المعايير الخاصة بالمحاسبة عن الأصول الثابتة والإلتزامات طويلة الأجل، وتقييم الأصول الثابتة، وإحتساب إهلاك لها فى الوحدات الإدارية الحكومية، أدى الى تنافس الوحدات الإدارية الحكومية على طلب هذه الأصول من إقتراحات الموازنة العامة للدولة، ويتم طلب الإعتمادات لهذه الأصول دون أدنى دراسة علمية أو إجراءات محددة، ولكن رغبة فى توفير طاقة قد تكون أكبر من اللازم وغالباً ما يتم رفض هذه الإقتراحات أو قبولها طبقاً للضغوط التى يمكن أن يمارسها بعض المسؤولين لصالح هذه الوحدة، وغالباً ما يتم الإحلال بالوحدات الإدارية الحكومية طبقاً للطريقة الإلحاحية أو درجة الضرورة، أى طبقاً لمدى لا يمكن بعده تأجيل الإقتراح بالإنفاق الرأسمالى الى فترات مقبلة. فطبقاً لهذه الطريقة لن تكون قرارات مخطط لها ومثالية ورشيده، وإنما مجرد ردود فعل تلقائية وسريعة، كما أنها لن تكون رشيده، إلا بالصدفة، ويمكن القول بأن هذه الطريقة هى أقل الطرق صلاحية للإنفاق الرأسمالى، وخاصة أنها

قرارات إستراتيجية ترتبط بطاقة هذه الوحدات، وتتطلب إنفاقاً ضخماً فى معظم الأحوال (الزكى، ٢٠١٨ ؛ حجاج، ٢٠٢١) .

ويرى الباحث أن توافر معلومات مرتبطة بالقرار الرأسمالى فى الوحدات الحكومية يساعد على حسن إدارة الموارد الحكومية، وإقتناء هذه الأصول فى التوقيت المناسب، وعند الحاجة إليها بشرط أن تجتاز نموذج القرار وهذه المعلومات تتمثل فى :

- التكاليف المتوقعة للإستحواذ على هذه الأصول .
- الإيرادات المتوقعة من إستخدام هذه الأصول، وهنا تتمثل الإيرادات فى تكلفة الخدمات التى تتحملها الوحدة الإدارية نيابه عن المجتمع، أو بمعنى آخر التكلفة التى يتحملها المجتمع حال الحصول على هذه الخدمات من جهات أخرى .
- العمر الإنتاجى المتوقع للأصل .
- معدل الخصم الإجتماعى والذى يعبر عن الحد الأدنى لتكلفة رأس الأموال المستثمرة فى إقتناء هذه الأصول .

إن توافر هذه المعلومات يساعد الوحدات الحكومية فى الإستحواذ على هذه الأصول بطريقة علمية متأنية، بل الأكثر من ذلك أن التكامل بين قرارات الإستحواذ على الأصول الثابتة وموازنة البرامج والأداء تتحقق فاعليته من خلال الإفصاح بالموازنة عن تكلفة الطاقة غير المستغلة، فالأصول غير المستغلة بالكامل التى يظهر لها تكلفة غير مستغلة، تقصح عن أن الأمر ليس بحاجة الى المزيد منها، وبالتالي لا يتم الإستحواذ عليها.

٦-٢-٣-١-٢-٢ المحاسبة عن الأصول الثابتة

إن المنتبغ للنظام المحاسبى الحكومى الحالى، يجد أن هذا النظام لا يفرق بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية وقد ترتب على عدم التفرقة (رضوان، ٢٠١٥ ؛ محروس، ٢٠٢١) :

- تحمل الفترة بالإستخدامات الرأسمالية (شراء الأصول الثابتة) التى تحدث خلالها وبالتالي يتم إعتبارها مصروفات سنوية، ولا يحتسب لها إهلاك .
- تظهر الأصول فى حسابات نظامية خارج النظام المحاسبى الحكومى، ولا تقوم الوحدة الإدارية الحكومية بإعداد قائمة مركز مالى تقصح فيها عن الأصول فى نهاية كل فترة .

وقد حان الوقت لتفعيل المحاسبة عن الأصول الثابتة وإحتساب إهلاك لها بالوحدات الحكومية كمطلب لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إستناداً الى حتمية الفصل بين النفقات الإيرادية

والنفقات الرأسمالية ، ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ليس من أجل قياس عائد النشاط في الوحدات الإدارية الحكومية حيث لا تهدف الى تحقيق الربح، ولكن بهدف الرقابة على التكاليف وقياس تكلفة وحدة الأداء أو وحدة النشاط، وهو هدف قائم ومطلوب في الوحدات الإدارية الحكومية، وخاصة عند تطبيق موازنة البرامج والأداء والتي أصبحت ضرورة حتمية لترشيد الإنفاق العام، وتحقيق كفاءة التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية، والإستفادة من مزايا نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي يترتب عليه المحاسبة عن الأصول الثابتة، وإحتساب إهلاك لها واعتباره عنصراً من عناصر التكاليف، فحكومات معظم دول العالم تسعى لتحقيق الكفاءة في الأداء أو الإنجاز، مما يستدعى الربط بين إستخدامات وموارد كل وحدة لأغراض قياس الكفاية وتقييم الأداء الحكومي (Ouda, 2016).

ولكن الأمر يتطلب أن تتم المحاسبة عن هذه الأصول بطريقة علمية تقوم على (السندی، ٢٠٠٩ ؛ الزكى، ٢٠١٨ ؛ Ouda, 2016):

- خطه شراء وإحلال للأصول الثابتة بناء على دراسة علمية متأنية، والعمر الإنتاجي لهذه الأصول.
- الإلتزام بالعمر الإنتاجي لهذه الأصول حتى لا يعاد شراء أصول أخرى تمثل ضغطاً على بنود الإنفاق دون الإستناد الى دراسة علمية، ولكن رغبة في توفير طاقة قد تكون أكبر من اللازم.
- لا بد من تطوير المحاسبة عن الأصول الثابتة بالوحدات الحكومية، وذلك بإدخال هذه الأصول ضمن حسابات المركز المالي بدلاً من إعتبارها حسابات نظامية، ولن ياتي ذلك إلا بتحديد قيم هذه الأصول، وذلك للمساعدة في تحديد إتجاه إستخدام الموارد بالشكل الذي يحقق أفضل إستغلال ممكن.

٦-٢-٣-٢ الآليات التي تحقق كفاءة مستخدمى النظام

بعد عرض بعض الآليات التي تساعد على تطوير البيئة المعلوماتية لكل من الإنفاق الجارى، والإنفاق الإستثمارى لتحقيق الكفاءة للمعلومات المحاسبية، فإن الأمر يتطلب لتحقيق فعالية النظام، والإستفادة من هذا التطوير تحقيق كفاءة مستخدمى النظام حيث (حجاج، ١٩٨٥):

- تتمثل منافع المعلومات في تبصير الإدارة - وتوويرها عند مزاوله وظائفها من تخطيط ورقابة وإتخاذ قرارات، أى تتمثل في مدى التأثير الذى يمكن ان يطرأ على هذه الوظائف في وجود هذه المعلومات عنه في غيابها، وبالتالي رفع كفاءة الإدارة - فالتخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات يصعب تنفيذها في غياب المعلومات المناسبة، ومن هنا يمكن القول بأن تحقيق الكفاءة الإقتصادية لمتخذ القرار ليس إلا الهدف أو المقصد من إنتاج أى معلومة إقتصادية، كما ان كفاءة المعلومة - أى

تحقيق منافع تفوق تكاليفها- لن تتحقق إلا من خلال كفاءة مستخدميها وكأن تحقيق كفاءة مستخدم المعلومة ستكون سبباً في تحقيق كفاءة المعلومة ونتيجة لها في نفس الوقت.

- وبالعكس فإن لم تحقق المعلومة كفاءة مستخدميها فإن هذا يكون وبلا شك عدم كفاءة للمعلومة، كما أن تجاهل متخذ القرار للمعلومة وعدم إدراكه لأهميتها والحرص على إستخدامها - بعد إنتاجها بالطبع- يجعل تكاليفها غير مبرره، و منافعها غير محققة، وبالتالي يتم إفتقاد كفاءة المعلومة وكفاءة مستخدميها في أغلب الأحوال.

وعليه يرى الباحث أن تعزيز جودة البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من خلال الخصائص النوعية لهذه المعلومات ومدى ملاءمتها وموثوقيتها لتحقيق أهداف النظام لن يتأتى إلا من خلال كفاءة المعلومات وكفاءة مستخدميها، فمن حيث البيئة المعلوماتية لمستخدمي النظام يجب ان يتوافر بها آليات تساعد على تحقيق فعالية التخطيط والرقابة وتتمثل هذه الآليات فى التدريب ونقل الخبرة ، والمدخل السلوكى -إتساق الأهداف والجهود-، وذلك على النحو التالى:

٦-٢-٣-٢-١ التدريب ونقل الخبرة

ولتحقيق كفاءة المستخدمين، اتجهت بعض الدراسات الى إضافة تدريب العنصر البشرى واعتباره من محددات الإستخدام الناجح لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وذلك من خلال (Felicio,et al., 2021؛ Stefanovic, et al., 2016، Laumer et al., 2017؛ القرعان، ٢٠١٦؛ حافظ، ٢٠٢١):

- توفير البرامج التدريبية اللازمة لبناء مهارات وقدرات العاملين في مجال تطبيق النظام.
- تقديم الخبرة ونقل المعرفة الى مستخدمى النظام ليكون لديهم القدرة على التكيف مع النظام وتطبيقاته بشكل فعال.
- مواءمة العمليات وهى عبارة عن آلية تهدف الى دراسة العمليات المالية الحكومية الحالية وإعادة تقييمها وهندستها وتوحيدها لتتناسب مع الخصائص القياسية لتطبيقات النظام، وتعمل الإدارة القائمة على مواءمة العمليات بتحديد الأدوار والصلاحيات لكل موظف حسب نوع وطبيعة المسمى الوظيفى .

ويرى الباحث أنه على الرغم من أهمية التدريب ونقل الخبرة، في توليد قدرة لدى مستخدمى النظام من العاملين بالوحدات الحسابية، وممثلى وزارة المالية، إلا أنه ولأسباب سيكولوجية، كمقاومة التغيير، او التطلع للتطوير، قد يكون للقائمين على تنفيذ النظام عند كافة مستوياته ورغبات وأهداف قد تتفق أو

تختلف مع أهداف هذا النظام الأمر الذى يتطلب دراسة سلوك العنصر البشرى وكيفية خلق رغبة التطوير لديه.

٦-٢-٣-٢-٢ المدخل السلوكى - إتساق الأهداف والجهود

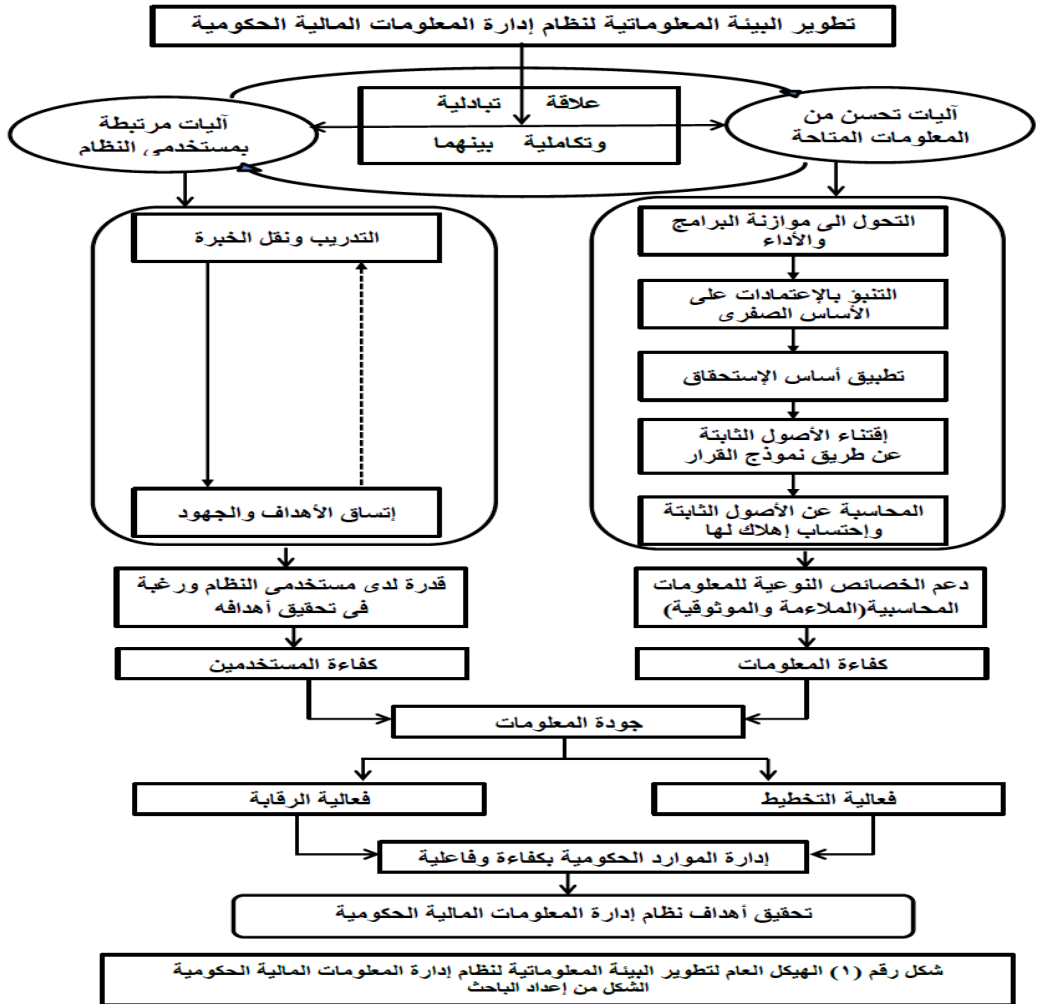
فعلى الرغم من أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يستوفى معيار التكلفة والمنفعة، بمعنى أن تكاليف هذا النظام يجب أن تكون مبررة إقتصادياً، في ضوء ما يحققه من منافع عديدة ممثلة في مقدار التحسن في إدارة الموارد الحكومية في ظل تعدد الوحدات، ولكن مثل هذه النظم بلا شك تتصل بالسلوك البشرى، ومن ثم فإن التحدى الحقيقى أمام مصممي النظام، إنما يتمثل في التركيز على الجوانب السلوكية للنظام لا مجرد الإعتبارات الفنية لهذا النظام، كما أن الحكم على النظام في ضوء المعيار الأساسى المتمثل في معيار التكلفة والمنفعة يكون أكثر قوة إذا ما كان هذا الحكم يعتمد أيضاً على معيار إتساق الأهداف والجهود (حجاج، ٢٠٢٠).

فإتساق الأهداف تدور حول مدى تحقيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية للتوافق بين أهداف التنظيم والأهداف الشخصية أو الجماعية للمرؤوسين والرؤساء، ويقال أحياناً على هذا الإتساق التوافق والتواجد أو التنسيق والتزامن، أما **الجهود** فتتمثل في السعى والمثابرة نحو تحقيق الهدف أو الأهداف، ويجب أن يؤخذ وفقاً لمعناه الواسع، الذى يشمل كل الأنشطة الخلاقة والإبداعية، لا مجرد الإنتاج الأسرع الذى ينتج عنه أقل علاقة بين المدخلات والمخرجات، ومن ثم فإن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يجب أن يسعى لتحفيز الجهود نحو تحقيق أهدافه، دون أى تعارض أو بأقل قدر من الإحتكاك والتعارض بين هذه الأهداف (إتساق الأهداف) كل هذا بالشكل الذى يحقق الدافعية لدى مستخدمى النظام، والتي يشكل جناحيها الإتساق والجهود.

وعليه يرى الباحث إن كان التدريب ونقل الخبرة تساعد على خلق القدرة لدى القائمين على إستخدام النظام، فإن الرغبة تتحقق من خلال تنمية الإتجاهات السلوكية لمستخدمى النظام من خلال السعى والمثابرة لتحقيق أهدافه من خلال الأنشطة الخلاقة والإبداعية، وتحفيز الجهود نحو تحقيق هذه الأهداف، مما يحقق الدافعية لدى مستخدمى النظام، الأمر الذى يتحقق معه كفاءة المستخدمين.

وعليه يكون الهيكل العام لتطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من خلال التكامل بين الآليات التى تحسن من المعلومات المتاحة للنظام والآليات المرتبطة بمستخدمى هذه المعلومات - مستخدمى النظام - على أساس إيجاد علاقة تكاملية بين المعلومات المتاحة من خلال (موازنة البرامج والأداء، والتنبؤ بالإعتمادات على الأساس الصفرى، وتطبيق أساس الإستحقاق، وإقتناء الأصول الثابتة إتماداً على إجتيازها لنموذج القرار، والمحاسبة عن الأصول الثابتة وإحتساب إهلاك لها)، ومستخدمى المعلومات من خلال (التدريب ونقل الخبرة، وإتساق

الأهداف والجهود)، سوف يساعد على دعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من ملاءمة وموثوقية، وبالتالي تحقيق كفاءة المعلومات، وتوليد قدرة لدى مستخدمي النظام ورغبة في تحقيق أهدافه، وبالتالي تحقيق كفاءة المستخدمين، الأمر الذي يتحقق معه جودة المعلومات والتي يتحقق معها فعالية التخطيط والرقابة، وبالتالي إدارة الموارد الحكومية بكفاءة وفعالية، مما يترتب عليه تحقيق أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وهذا ما سيوضحه الشكل الإيضاحي رقم (١) التالي:



٦-٣ الدراسة الميدانية

لتحقيق هدف البحث، واختبار فروض الدراسة تم تصميم قائمة إستقصاء تضمنت ثلاثة محاور رئيسية تضمن الأول نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وتضمن الثاني فعالية التخطيط والرقابة، وتضمن الثالث آليات تطوير البيئة المعلوماتية، وذلك من خلال سبعة محاور فرعية تعبر عن آليات التطوير تمثلت في تطبيق موازنة البرامج والأداء، وإعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفري، وتطبيق أساس الاستحقاق، وإقتناء الأصول الثابتة بناءً على إجتيازها لنموذج القرار، والمحاسبة عن الأصول الثابتة، والتدريب ونقل الخبرة، وتفعيل المدخل السلوكي- إلتحاق الأهداف والجهود - ، وذلك من أجل الحصول على دليل ميداني عن الأهمية النسبية لهذه الآليات في تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ، وأثرها على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية، وقد تم ترميز وتفرغ البيانات، واستخدام برنامج (SPSS)، لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات ، وقد تمت الدراسة الميدانية على النحو التالي:

٦-٣-١ متغيرات الدراسة.

٦-٣-٢ النماذج الإحصائية لاختبار فروض الدراسة.

٦-٣-٣ مفردات عينة الدراسة.

٦-٣-٤ وصف عينة الدراسة.

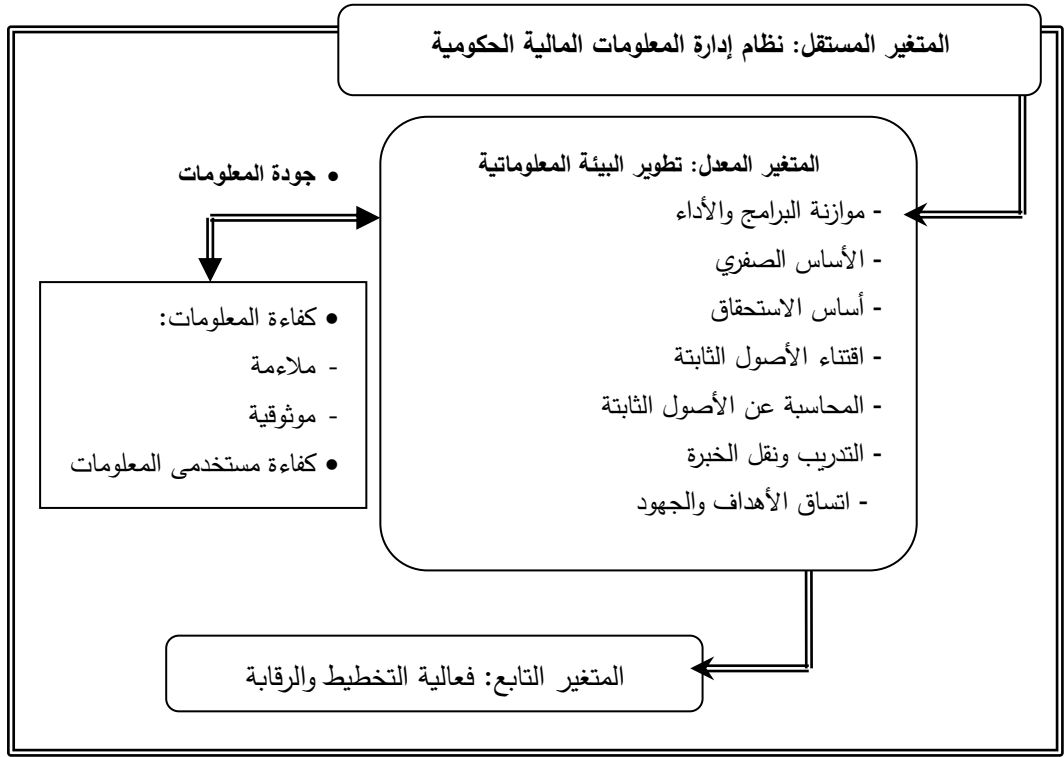
٦-٣-٥ ثبات وصدق الإستقصاء .

٦-٣-٦ اختبارات الفروض وتحليل النتائج.

ويتناول الباحث كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلي:

٦-٣-١ متغيرات الدراسة

يمكن للباحث تحديد المتغيرات الرئيسية للدراسة وتوضيح الدور المعدل لتطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وذلك من خلال الشكل رقم (٢) على النحو التالي:



شكل ٢: العلاقة بين متغيرات الدراسة

الشكل من إعداد الباحث

٦-٣-٢ النماذج الإحصائية لاختبار فروض الدراسة

يسعى الباحث إلى صياغة النماذج الإحصائية لفروض الدراسة، والمتمثلة في فرضين أساسيين، وسبعة فروض فرعية مشتقة من الفرض الثاني، وذلك على النحو التالي:

٦-٣-١ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الأول

يتنبأ الفرض الأول من الدراسة باختبار أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الإحصائي لهذا الفرض على النحو التالي:

1	$EPC = a + \beta_1(GFMIS) + \epsilon$
---	---------------------------------------

حيث يقوم الباحث بتوصيف متغيرات النموذج المقترح على النحو التالي:

فعالية التخطيط والرقابة	EPC
قيمة ثابتة	a
معامل الإنحدار	β_1
نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية	GFMIS
الخطأ العشوائى للنموذج	ϵ

٦-٣-٢-٢ النموذج الإحصائى لاختبار الفرض الثانى

يتنبأ الفرض الثانى من الدراسة باختبار أثر تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الإحصائى لهذا الفرض على النحو التالي:

2	$EPC = a + \beta_1(GFMIS) + \beta_2(PPB) + \beta_3(GFMIS * PPB) + \beta_4(ZB) + \beta_5(GFMIS * ZB) + \beta_6(ACB) + \beta_7(GFMIS * ACB) + \beta_8(ACQFA) + \beta_9(GFMIS * ACQFA) + \beta_{10}(ACCFA) + \beta_{11}(GFMIS * ACCFA) + \beta_{12}(TRA) + \beta_{13}(GFMIS * TRA) + \beta_{14}(BEE) + \beta_{15}(GFMIS * BEE) + \epsilon$
---	---

حيث يقوم الباحث بتوصيف متغيرات النموذج المقترح على النحو التالى :

يعبر عن فعالية التخطيط والرقابة	EPC
قيمة ثابتة	a
معاملات الإنحدار	β
نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية	GFMIS
تطبيق موازنة البرامج والأداء .	PPB
إعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفرى .	ZB
تطبيق أساس الإستحقاق	ACB
إقتناء الأصول الثابتة إعتماًداً على إجتيازها نموذج القرار .	ACQFA
المحاسبة عن الأصول الثابتة .	ACCFA
التدريب ونقل الخبرة .	TRA
تفعيل المدخل السلوكى (إتساق الأهداف والجهود)	BEE
الخطأ العشوائى للنموذج	ϵ

ولغرض اختبار هذا الفرض إحصائياً فقد تم تقسيم هذا الفرض الى سبعة فروض فرعية:

٦-٣-٢-١ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي الأول

يتنبأ الفرض الفرعي الأول من الدراسة باختبار أثر تطبيق موازنة البرامج والأداء على فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الإحصائي لهذا الفرض على النحو التالي:

$$3 \quad EPC = a + \beta_1(GFMIS) + \beta_2(PPB) + \beta_3(GFMIS*PPB) + E$$

٦-٣-٢-٢ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي الثاني

يتنبأ الفرض الفرعي الثاني من الدراسة باختبار أثر إعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفري على فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الإحصائي لهذا الفرض على النحو التالي :

$$4 \quad EPC = a + \beta_1(GFMIS) + \beta_2(ZB) + \beta_3(GFMIS*ZB) + E$$

٦-٣-٢-٣ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي الثالث

يتنبأ الفرض الفرعي الثالث من الدراسة باختبار أثر تطبيق أساس الإستحقاق على فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الإحصائي لهذا الفرض على النحو التالي:

$$5 \quad EPC = a + \beta_1(GFMIS) + \beta_2(ACB) + \beta_3(GFMIS*ACB) + E$$

٦-٣-٢-٤ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي الرابع

يتنبأ الفرض الفرعي الرابع من الدراسة باختبار أثر إقتناء الأصول الثابتة إتماداً على إجتيازها نموذج القرار على فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الإحصائي لهذا الفرض على النحو التالي :

$$6 \quad EPC = a + \beta_1(GFMIS) + \beta_2(ACQFA) + \beta_3(GFMIS*ACQFA) + E$$

٦-٣-٢-٥ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي الخامس

يتنبأ الفرض الفرعي الخامس من الدراسة باختبار أثر المحاسبة عن الأصول الثابتة على فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الإحصائي لهذا الفرض على النحو التالي:

$$7 \quad EPC = a + \beta_1(GFMIS) + \beta_2(ACCFA) + \beta_3(GFMIS*ACCFA) + E$$

٦-٣-٢-٢-٦ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي السادس

يتنبأ الفرض الفرعي السادس من الدراسة باختبار أثر التدريب ونقل الخبرة على فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الإحصائي لهذا الفرض على النحو التالي:

$$EPC = a + \beta_1(GFMIS) + \beta_2(TRA) + \beta_3(GFMIS*TRA) + \epsilon$$

٦-٣-٢-٢-٧ النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الفرعي السابع

يتنبأ الفرض الفرعي السابع من الدراسة باختبار أثر تفعيل المدخل السلوكي- إتساق الأهداف والجهود على فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومن ثم يمكن صياغة النموذج الإحصائي لهذا الفرض على النحو التالي:

$$EPC = a + \beta_1(GFMIS) + \beta_2(BEE) + \beta_3(GFMIS*BEE) + \epsilon$$

٦-٣-٣ مفردات عينة الدراسة

قام الباحث بتوزيع ١٨٠ إستمارة إستقصاء على الأكاديميين المهتمين بالمحاسبة الحكومية، ومستخدمي النظام من: ممثلى وزارة المالية، ومراجعى الوحدات من أفراد الجهاز المركزى للمحاسبات. وبعد تلقي القوائم من المستجوبين تم فحص ومراجعة الإجابات للتأكد من إستكمالها، ومن مدى مصداقيتها، وقد تم إستبعاد عدد من القوائم لعدم إستكمال الإجابة أو لعدم جدية وصدق الإجابة ويوضح الجدول رقم (١) إحصائية مفردات عينة الدراسة:

جدول ١: إحصائية مفردات عينة الدراسة

نسبة القوائم الصحيحة الى الموزعة %	عدد القوائم الصحيحة	عدد القوائم المرفوضة	عدد القوائم المتلقاة	عدد القوائم الموزعة	الفئات
93.55%	58	1	59	٦٢	الأكاديميين
63.38%	45	3	48	٧١	ممثلى وزارة المالية
68.10%	32	3	35	47	مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات
75%	135	7	142	180	الإجمالى

ولقد تم تقدير الردود فى قائمة الإستقصاء على أساس مقياس ليكرت الخماسى Five – point likert scale من أجل ترجيح إجابات أفراد عينة البحث بحيث تشير الدرجة (٥) إلى "أوافق تماماً"، والدرجة (٤) إلى "أوافق"، والدرجة (٣) إلى "محايد"، والدرجة (٢) إلى "لا أوافق"، والدرجة (١) إلى "لا أوافق مطلقاً".

٦-٣-٤ وصف عينة الدراسة

يعرض الجدول رقم (٢) وصف عينة الدراسة طبقاً لكل من : الوظيفة، سنوات الخبرة، والدرجة العلمية.

جدول ٢: وصف عينة الدراسة (n=135)

النسبة %	العدد		
42.96	58	الأكاديميين	الوظيفة
33.33	45	ممثلى وزارة المالية	
23.71	32	مراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات	
25.93	35	أقل من ٥ سنوات	سنوات الخبرة
49.63	67	من 5 لأقل من ١٠ سنوات	
24.44	33	10 سنة فأكثر	
31.11	42	بكالوريوس	الدرجة العلمية
17.04	23	دبلوم دراسات عليا	
20	27	ماجستير	
31.85	43	دكتوراه	

٦-٣-٥ ثبات وصدق الإستقصاء

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ (Alpha) ومعامل الصدق الذاتى للحكم على أداة الدراسة (استمارة الإستقصاء) وأنه ملائم لتحقيق الهدف المستخدم من أجله، ويعرض الجدول رقم (٣) معاملى الثبات والصدق لأسئلة الإستقصاء:

جدول ٣: معاملى الثبات والصدق لإستمارة الإستقصاء

المحور	البيان	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق
الأول	نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية	0.680	0.825
الثانى	فعالية التخطيط والرقابة	0.704	0.839
الثالث	تطوير البيئة المعلوماتية للنظام		
	• تطبيق موازنة البرامج والأداء .	0.736	0.858
	• إعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفرى	0.666	0.816
	• تطبيق أساس الإستحقاق	0.692	0.832
	• إقتناء الأصول الثابتة بإجتيازها نموذج القرار	0.729	0.854
	• المحاسبة عن الأصول الثابتة .	0.674	0.821
	• التدريب ونقل الخبرة .	0.714	0.845
	• تفعيل المدخل السلوكى (إتساق الأهداف والجهود)	0.650	0.806

ومن الجدول السابق يتضح للباحث أن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع الأسئلة، حيث كانت قيمة معامل الثبات (٠.٦٨٠) للمحور الأول، و(٠.٧٠٤) للمحور الثاني، وتتراوح ما بين (٠.٦٥٠)، (٠.٧٣٦) للمحور الثالث، وأن قيمة معامل الصدق والتي تمثل الجذر التربيعي لقيم معامل الثبات، كان للمحور الأول (٠.٨٢٥)، وللمحور الثاني (٠.٨٣٩)، وللمحور الثالث ما بين (٠.٨٠٦، ٠.٨٥٨)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لتحقيق الهدف من البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم المخرجات على مجتمع الدراسة ككل.

٦-٣-٦ اختبار الفروض وتحليل النتائج

لغرض اختبار فروض البحث من خلال النماذج المقترحة إحصائياً تسير خطة التحليل كما يلي :

- اختبار الفرض الأول
- اختبار الفروض السبعة الفرعية المنبثقة عن الفرض الثاني .
- اختبار الفرض الثاني.

٦-٣-٦-١ اختبار الفرض الأول للدراسة

لاختبار أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (كمتغير مستقل) على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية (كمتغير تابع)، قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار البسيط وذلك على البيانات المجمعة من مفردات عينة الدراسة، وتم تشغيل النموذج الإحصائي رقم (١) لاختبار هذا الفرض، إعتماً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤) على النحو التالي:

جدول ٤: نتيجة اختبار الفرض الأول للدراسة

Dependent Variable: EPC			
	Sig.t	T	β
GFMIS	٠,٠٠٠	6.314	0.442
N	135		
F	225.198		
R ²	49.30%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤) معنوية النموذج في تفسير تحقيق فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، حيث أن معامل التحديد (R^2) قد بلغ ٠,٤٩٣٠، وبمستوى معنوية أقل من ١%، وهو ما يشير إلى أن نموذج اختبار الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويشير ذلك إلى الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغير

التابع وهو فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية يتغير بنسبة ٤٩.٣٠%، نتيجة التغير في المتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، وبالنظر الى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية يتبين للباحث وجود تأثير إيجابي معنوي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة عند مستوى معنوية ١٪ .

وتأسيساً على ذلك يتضح رفض الفرض الأول، وذلك لوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإستخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية.

٦-٣-٦-٢ اختبار الفرض الثاني للدراسة

لاختبار أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد تطوير البيئة المعلوماتية للنظام على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية، ولإجراء اختبار هذا الفرض سيتم أولاً اختبار السبعة فروض الفرعية وذلك كما يلي:

٦-٣-٦-٢-١ اختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة

لاختبار أثر تطبيق موازنة البرامج والأداء على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار الهرمي لاختبار الدور المعدل لموازنة البرامج والأداء في العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة، وذلك على البيانات المجمعة من مفردات عينة الدراسة، وتم تشغيل النموذج الإحصائي رقم (٣) لاختبار هذا الفرض ، اعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية ، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار هذا الفرض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥) على النحو التالي:

جدول ٥: نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة

Dependent Variable: EPC			
	Sig.t	T	β
GFMIS	0.000	6.314	0.442
PPB	0.002	3.077	0.292
GFMIS*PPB	0.008	2.684	0.516
N	135		
F	249.587		
R ²	62.30%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق أن هناك تأثير معنوي إيجابي لتطبيق موازنة البرامج والأداء على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية حيث ($0.01 > \text{Sig.t}$) ، وأن (β) ارتفعت قيمتها من ٠.٤٤٢ الى ٠.٥١٦ مما يعنى أن إدخال موازنة البرامج والأداء كمتغير معدل قد أدى الى زيادة قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين التابع والمستقل ، وأن معامل التحديد (R^2) قد ارتفع من ٤٩.٣٠% الى ٦٢.٣٠% وبمستوى معنوية أقل من ١% ، وهو ما يشير الى أن نموذج اختبار الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويشير ذلك إلى الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغير التابع وهو فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية يتغير بنسبة ٦٢.٣٠%، نتيجة التغير في المتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد إدخال موازنة البرامج والأداء كمتغير معدل للعلاقة.

وتأسيساً على ذلك يتضح رفض الفرض الفرعى الأول، وذلك لوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق موازنة البرامج والأداء على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-٣-٦-٢ اختبار الفرض الفرعى الثانى للدراسة

لاختبار أثر إعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفرى على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار الهرمي لاختبار الدور المعدل لإعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفرى في العلاقة بين نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة، وذلك على البيانات المجمعة من مفردات عينة الدراسة، وتم تشغيل النموذج الإحصائى رقم (٤) لاختبار هذا الفرض ، إعتماًداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية ، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار هذا الفرض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) على النحو التالي:

جدول ٦: نتيجة اختبار الفرض الفرعى الثانى للدراسة

Dependent Variable: EPC			
	Sig.t	T	β
GFMIS	0.000	6.314	0.442
ZB	0.000	3.887	0.287
GFMIS* ZB	0.002	3.170	0.587
N	135		
F	261.476		
R^2	61.10%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق أن هناك تأثير معنوي إيجابي لإعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفري على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية حيث ($0.01 > \text{Sig.t}$) ، وأن (β) ارتفعت قيمتها من ٠.٤٤٢ الى ٠.٥٨٧ مما يعني أن إدخال إعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفري كمتغير معدل قد أدى الى زيادة قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين التابع والمستقل ، وأن معامل التحديد (R^2) قد ارتفع من ٤٩.٣٠% الى ٦١.١٠% وبمستوى معنوية أقل من ١%، وهو ما يشير الى أن نموذج اختبار الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويشير ذلك إلى الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغير التابع وهو فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية يتغير بنسبة ٦١.١٠%، نتيجة التغير في المتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد إدخال إعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفري كمتغير معدل للعلاقة.

وتأسيساً على ذلك يتضح رفض الفرض الفرعي الثاني، وذلك لوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفري على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-٣-٦-٣ اختبار الفرض الفرعي الثالث للدراسة

لاختبار أثر تطبيق أساس الإستحقاق على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار الهرمي لاختبار الدور المعدل لتطبيق أساس الإستحقاق على العلاقة بين نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة، وذلك على البيانات المجمع من مفردات عينة الدراسة، وتم تشغيل النموذج الإحصائي رقم (٥) لاختبار هذا الفرض ، إعتماًداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية ، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار هذا الفرض تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٧) على النحو التالي:

جدول ٧: نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث للدراسة

Dependent Variable: EPC			
	Sig.t	T	β
GFMIS	0.000	6.314	0.442
ACB	0.000	3.217	0.254
GFMIS* ACB	0.005	1.007	0.559
N	135		
F	237.940		
R^2	60.82%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق أن هناك تأثير معنوي إيجابي لتطبيق أساس الاستحقاق على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية حيث ($0.01 > \text{Sig.t}$) ، وأن (β) إرتفعت قيمتها من ٠.٤٤٢ الى ٠.٥٥٩ مما يعنى أن إدخال أساس الاستحقاق كمتغير معدل قد أدى الى زيادة قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين التابع والمستقل ، وأن معامل التحديد (R^2) قد إرتفع من ٤٩.٣٠% الى ٦٠.٨٢% وبمستوى معنوية أقل من ١%، وهو ما يشير الى أن نموذج اختبار الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويشير ذلك إلى الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغير التابع وهو فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية يتغير بنسبة ٦٠.٨٢%، نتيجة التغير في المتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد إدخال أساس الاستحقاق كمتغير معدل للعلاقة.

وتأسيساً على ذلك يتضح رفض الفرض الفرعى الثالث، وذلك لوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق أساس الإستحقاق على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-٣-٦-٢-٤ اختبار الفرض الفرعى الرابع للدراسة

لاختبار أثر إقتناء الأصول الثابتة بناءً على إجتيانها لنموذج القرار على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، قام الباحث بإجراء تحليل الإندثار الهرمي لاختبار الدور المعدل لإقتناء الأصول الثابتة التي إجتازت نموذج القرار على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة، وذلك على البيانات المجمعة من مفردات عينة الدراسة، وتم تشغيل النموذج الإحصائي رقم (٦) لاختبار هذا الفرض ، إعتماً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية ، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار هذا الفرض تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨) على النحو التالي:

جدول ٨: نتيجة اختبار الفرض الفرعى الرابع للدراسة

Dependent Variable: EPC			
	Sig.t	T	β
GFMIS	0.000	6.314	0.442
ACQFA	0.000	8.187	0.271
GFMIS* ACQFA	0.004	2.914	0.564
N	135		
F	296.465		
R^2	55.40%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق أن هناك تأثير معنوي إيجابي لإقتناء الأصول الثابتة بناءً على اجتيازها لنموذج القرار على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية حيث ($\text{Sig.t} > 0.01$) ، وأن (β) ارتفعت قيمتها من ٠.٤٤٢ الى ٠.٥٦٤ مما يعنى أن إدخال إقتناء الأصول الثابتة إعتقاداً على اجتيازها لنموذج القرار كمتغير معدل قد أدى الى زيادة قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين التابع والمستقل ، وأن معامل التحديد (R^2) قد ارتفع من ٤٩.٣٠% الى ٥٥.٤٠% وبمستوى معنوية أقل من ١% ، وهو ما يشير الى أن نموذج اختبار الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويشير ذلك إلى الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغير التابع وهو فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية يتغير بنسبة ٥٥.٤٠% ، نتيجة التغير في المتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد إدخال إقتناء الأصول الثابتة بناءً على اجتيازها لنموذج القرار كمتغير معدل للعلاقة.

وتأسيساً على ذلك يتضح رفض الفرض الفرعى الرابع، وذلك لوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإقتناء الأصول الثابتة بناءً على اجتيازها لنموذج القرار على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-٣-٦-٥ اختبار الفرض الفرعى الخامس للدراسة

لاختبار أثر المحاسبة عن الأصول الثابتة على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار الهرمي لاختبار الدور المعدل للمحاسبة عن الأصول الثابتة على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة، وذلك على البيانات المجمعة من مفردات عينة الدراسة، وتم تشغيل النموذج الإحصائي رقم (٧) لاختبار هذا الفرض، إعتقاداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية ، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار هذا الفرض تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٩) على النحو التالي:

جدول ٩: نتيجة اختبار الفرض الفرعى الرابع للدراسة

Dependent Variable: EPC			
	Sig.t	T	β
GFMIS	0.000	6.314	0.442
ACCFA	0.000	7.117	0.282
GFMIS* ACCFA	0.001	2.914	0.578
N	135		
F	246.625		
R^2	59.32%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق أن هناك تأثير معنوي إيجابي للمحاسبة عن الأصول الثابتة على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية حيث ($0.01 > \text{Sig.t}$) ، وأن (β) ارتفعت قيمتها من ٠.٤٤٢ الى ٠.٥٧٨ مما يعنى أن إدخال المحاسبة عن الأصول الثابتة كمتغير معدل قد أدى الى زيادة قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين التابع والمستقل ، وأن معامل التحديد (R^2) قد ارتفع من ٤٩.٣٠% الى ٥٩.٣٢% وبمستوى معنوية أقل من ١% ، وهو ما يشير الى أن نموذج اختبار الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويشير ذلك إلى الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغير التابع وهو فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية يتغير بنسبة ٥٩.٣٢%، نتيجة التغير في المتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد إدخال المحاسبة عن الأصول الثابتة كمتغير معدل للعلاقة.

وتأسيساً على ذلك يتضح رفض الفرض الفرعى الخامس، وذلك لوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمحاسبة عن الأصول الثابتة على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-٣-٦-٢-٦ اختبار الفرض الفرعى السادس للدراسة

لاختبار أثر التدريب ونقل الخبرة على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار الهرمي لاختبار الدور المعدل للتدريب ونقل الخبرة على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة، وذلك على البيانات المجمعة من مفردات عينة الدراسة، وتم تشغيل النموذج الإحصائي رقم (٨) لاختبار هذا الفرض، اعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية ، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار هذا الفرض تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٠) على النحو التالي:

جدول ١٠: نتيجة اختبار الفرض الفرعى السادس للدراسة

Dependent Variable: EPC			
	Sig.t	T	β
GFMIS	0.000	6.314	0.442
TRA	0.001	9.338	0.242
GFMIS* TRA	0.000	4.217	0.524
N	135		
F	126.799		
R^2	58.20%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق أن هناك تأثير معنوي إيجابي للتدريب ونقل الخبرة على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية حيث ($0.01 > \text{Sig.t}$) ، وأن (β) ارتفعت قيمتها من ٠.٤٤٢ الى ٠.٥٢٤ مما يعنى أن إدخال التدريب ونقل الخبرة كمتغير معدل قد أدى الى زيادة قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين التابع والمستقل، وأن معامل التحديد (R^2) قد ارتفع من ٤٩.٣٠% الى ٥٨.٢٠% وبمستوى معنوية أقل من ١%، وهو ما يشير الى أن نموذج اختبار الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويشير ذلك إلى الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغير التابع وهو فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية يتغير بنسبة ٥٨.٢٠%، نتيجة التغير في المتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد إدخال التدريب ونقل الخبرة كمتغير معدل للعلاقة.

وتأسيساً على ذلك يتضح رفض الفرض الفرعى السادس، وذلك لوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتدريب ونقل الخبرة على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-٣-٦-٢-٧ اختبار الفرض الفرعى السابع للدراسة

لاختبار تفعيل المدخل السلوكي- إتساق الأهداف والجهود- على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار الهرمي لاختبار الدور المعدل للمدخل السلوكي- إتساق الأهداف والجهود- على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة، وذلك على البيانات المجمعة من مفردات عينة الدراسة، وتم تشغيل النموذج الإحصائي رقم (٩) لاختبار هذا الفرض، اعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار هذا الفرض تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (١١) على النحو التالي:

جدول ١١: نتيجة اختبار الفرض الفرعى السابع للدراسة

Dependent Variable: EPC			
	Sig.t	T	β
GFMIS	0.000	6.314	0.442
BEE	0.001	9.338	0.338
GFMIS* BEE	0.000	4.217	0.532
N	135		
F	342.677		
R^2	58.70%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق أن هناك تأثير معنوي إيجابي لتفعيل المدخل السلوكي - إتساق الأهداف والجهود - على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية حيث ($0.01 > \text{Sig.t}$) ، وأن (β) إرتفعت قيمتها من ٠.٤٤٢ الى ٠.٥٣٢ مما يعنى أن إدخال المدخل السلوكي - إتساق الأهداف والجهود - كمتغير معدل قد أدى الى زيادة قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين التابع والمستقل، وأن معامل التحديد (R^2) قد إرتفع من ٤٩.٣٠% الى ٥٨.٧٠% وبمستوى معنوية أقل من ١%، وهو ما يشير الى أن نموذج اختبار الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويشير ذلك إلى الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغير التابع وهو فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية يتغير بنسبة ٥٨.٧٠%، نتيجة التغير في المتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد إدخال المدخل السلوكي- إتساق الأهداف والجهود- كمتغير معدل للعلاقة.

وتأسيساً على ذلك يتضح رفض الفرض الفرعي السابع، وذلك لوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل المدخل السلوكي- إتساق الأهداف والجهود - على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية في ظل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

٦-٣-٢-٧ اختبار الفرض الثانى للدراسة

لاختبار أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد تطوير البيئة المعلوماتية للنظام على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار الهرمي لاختبار أثر تطوير البيئة المعلوماتية عن طريق تطبيق الآليات السبع مجتمعه معاً على العلاقة بين نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة، وذلك على البيانات المجمعة من مفردات عينة الدراسة، وتم تشغيل النموذج الإحصائي رقم (٢) لهذا الفرض ، إعتماًداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى المعنوية ، وإتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار هذا الفرض تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٢) على النحو التالي:

جدول ١٢ : نتيجة اختبار الفرض الثانى للدراسة

Dependent Variable: EPC			
	Sig.t	T	β
GFMIS	0.000	6.314	0.442
GFMIS*PPB	0.008	2.684	0.516
GFMIS* ZB	0.002	3.170	0.587
GFMIS* ACB	0.005	1.007	0.559
GFMIS* ACQFA	0.004	2.914	0.564
GFMIS* ACCFA	0.001	2.914	0.578
GFMIS* TRA	0.000	4.217	0.524

GFMIS* BEE	0.000	4.217	0.532
PPB	0.002	3.077	0.292
ZB	0.000	3.887	0.287
ACB	0.000	3.217	0.254
ACQFA	0.000	8.187	0.271
ACCFA	0.000	7.117	0.282
TRA	0.001	9.338	0.242
BEE	0.001	9.338	0.338
N	135		
F	237.712		
R²	77.73%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (١٢) معنوية النموذج في تفسير تحقيق فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية، حيث أن معامل التحديد (R^2) قد بلغ ٠,٧٧٧٣، وبمستوى معنوية أقل من ١%، وهو ما يشير إلى أن نموذج اختبار هذا الفرض يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه، ويشير ذلك إلى الإرتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج، مما يعني أن المتغير التابع وهو فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية يتغير بنسبة ٧٧.٧٣%، نتيجة التغير في المتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بعد تطوير البيئة المعلوماتية له كمتغير معدل للعلاقة، وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية يتبين للباحث وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطوير البيئة المعلوماتية على العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة. أي أن تطوير البيئة المعلوماتية يزيد من قدرة المتغير المستقل (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية) في تفسير التباين في المتغير التابع (فعالية التخطيط والرقابة).

وتأسيساً على ذلك يتضح رفض الفرض الثاني، وذلك لوجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية

وبناء على ما سبق يتضح وجود تأثير معنوي إيجابي للمتغير المستقل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على المتغير التابع فعالية التخطيط والرقابة، وتمثل القوة التفسيرية لهذا الأثر (٤٩.٣٠%)، إلا أن هذا التأثير قد إزداد بإدخال الآليات التي تساهم في تطوير البيئة المعلوماتية للنظام كل منها على حدة، وحقق تكامل هذه الآليات فعالية أكبر، وذلك على النحو المعروض بالجدول رقم (١٣) التالي:

جدول ١٣: القوة التفسيرية للمتغيرات المعدلة على العلاقة

بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة بالوحدات الحكومية

القوة التفسيرية (R ²)	المتغير المعدل
٦٢.٣٠%	- تطبيق موازنة البرامج والأداء
٦١.١٠%	- إعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفرى
٦٠.٨٢%	- إتباع أساس الإستحقاق
٥٥.٢٠%	- إقتناء الأصول إعتقاداً على اجتيازها نموذج القرار
٥٩.٣٢%	- المحاسبة عن الأصول الثابتة
٥٨.٢٠%	- التدريب ونقل الخبرة
٥٨.٧٠%	- تفعيل المدخل السلوكى (إتساق الأهداف والجهود)
٧٧.٧٣%	- التكامل بين الآليات المقترحة

٦-٤ النتائج والتوصيات

٦-٤-١ النتائج

توصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

- (١) أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يوفر قاعدة بيانات شاملة تساعد على إدارة موارد الدولة بكفاءة وفعالية .
- (٢) أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية فى مصر يعد تحولاً جوهرياً فى الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية فى الوحدات الحكومية.
- (٣) أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يعد نظام معلومات مالى موحد ومتكامل يهدف الى رفع كفاءة عملية التخطيط والرقابة، وذلك لإدارة الموارد الحكومية بكفاءة وفعالية ، إلا أن الأمر يحتاج الى المزيد من تطوير البيئة المعلوماتية التى تمثل مدخلات هذا النظام.
- (٤) أن معظم الدراسات السابقة التى تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية قد ركزت على أهمية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتحقيق أهداف الرقابة المالية، متجاهلة عملية التخطيط التى تعد من أهم مراحل دورة الموازنة.
- (٥) يرجع الإختلاف والتفاوت فى نتائج الدراسات التى تناولت موضوع الدراسة الى إختلاف المعيار المستخدم فى تقييم النظام ، فالبعض يقيس ما حققه النظام على ما كان يتحقق بإستخدام الأساليب التقليدية ، والبعض الأخر يقيس على ما يجب ان يكون عليه النظام دون النظر الى البيئة المعلوماتية المتوفرة.

- (٦) نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية عبارة عن مجموعة متكاملة من البرامج الجاهزة تعمل على إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه الإدارة المالية الحكومية ، وذلك فى جميع المراحل التى تمثل دورة الموازنة العامة بدء بالتخطيط وإنهاء بالرقابة، وإمتداداً لإعداد التقارير الأمر الذى يتطلب تطوير مدخلاته.
- (٧) أسفر التطبيق العملى للنظام التركيز على مخرجاته دون الإهتمام بمدخلاته ، وتطوير بيئته المعلوماتية ، فأمثلية المدخلات فى ظل ما يتوافر للنظام من الإمكانيات سوف تلبى طموحات الكثير من حكومات الدول النامية فأمثلية المخرجات لن تتأتى دون أمثلية المدخلات.
- (٨) أن هناك تأثير إيجابى لكل من تطبيق موازنة البرامج والأداء ، وإعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفرى ، وإتباع أساس الإستحقاق ، وإقتناء الأصول الثابتة إعتماًداً على إجتيازها لنموذج القرار، والمحاسبة عن الأصول الثابتة، والتدريب ونقل الخبرة ، وتفعيل المدخل السلوكى (إتساق الأهداف والجهود) كل على حدة فى العلاقة بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وفعالية التخطيط والرقابة بالوحدات بالحكومية .
- (٩) أن تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من خلال التكامل بين الآليات المقترحة يؤدى الى زيادة فعالية التخطيط والرقابة بالوحدات بالحكومية .

٦-٤-٢ التوصيات

إستناداً الى نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها، يوصى الباحث بما يلى :

- (١) ضرورة قيام الحكومة بسرعة التحول الفورى للتطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء، لكى تتحقق فعالية التخطيط والرقابة سواء كانت رقابة مالية أو رقابة على الأداء .
- (٢) توجيه إهتمام الحكومات الى أهمية تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية من خلال تطبيق موازنة البرامج والأداء ، وإعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفرى، وإتباع أساس الإستحقاق، وإقتناء الأصول الثابتة بناءً على اجتيازها لنموذج القرار، والمحاسبة عن الأصول الثابتة، والتدريب ونقل الخبرة ، وتفعيل المدخل السلوكى- إتساق الأهداف والجهود - ، وتحقيق التكامل فيما بينها، الأمر الذى ينعكس بالإيجاب على ترشيد الإنفاق الحكومى ، والحد من العجز المزمع بالموازنة العامة للدولة .
- (٣) إجراء المزيد من التطوير للبيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ، وذلك من خلال إدخال آليات أخرى تتناسب وتطوير هذا النظام ، مع الأخذ فى الإعتبار أن تكلفة هذا النظام سوف تكون مبررة إقتصادياً ، نتيجة للعدد الهائل من الوحدات الحكومية التى تمثل نطاق التطبيق.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو الجود، سوسن عبد الفتاح (٢٠١٢)، "تطوير دور وزارة المالية في إحكام الرقابة المالية قبل الصرف بالوحدات الحكومية بغرض ترشيد النفقات: بالتطبيق على الجامعات الحكومية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، م ٢٢، ع ٢٤، ص ص ٢١٣ - ٢٧٨.

أبو عمره، فاطمة علي، (٢٠١٩)، "أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في ترشيد الانفاق الحكومي لدى الوزارات الاردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الأردن.

أحمد، أحمد العيسوي فؤاد، (٢٠٢٠)، "أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على فعالية الرقابة المالية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

أحمد، إسلام إبراهيم عبد الله أحمد، (٢٠١٧) "مدخل محاسبي مقترح لتطوير الرقابة المالية في القطاع الحكومي بهدف ضبط الاداء المالي في الوحدات الحكومية " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد .

إسماعيل، تامر مسعد متولي، (٢٠٠٨)، " إطار مقترح لموازنة البرامج والأداء، بالتطبيق علي مشروع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بجامعة الزقازيق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

الحنيطي، خالد محمد علي، النجدوي، أكرم يوسف، (٢٠١٥)، "تقييم فعالية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الأردني (GFMIS) وإمكانية تطويره" دراسة ميدانية :دائرة الموازنة العامة ومديرية إدارة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية"، مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، جامعة جرش، م ١، ع ١٤، ص ص ٥٣-٨٤.

الخرزعلي، الاء شمس الله، الموسوي، دنيا محسن خلف، (٢٠١٧)، " نظام احصاءات مالية الحكومة GFS ودوره في تعزيز فعالية الرقابة في الوحدات الممولة مركزيا"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، م ١٢، ع ٤١، ص ص ١٨٣-٢٠٦.

الزبيدي، عبد الباسط على جاسم، (٢٠١٤)، "الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها - دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار الحمد للنشر والتوزيع، عمان .

الزكي ، رحاب كمال محمود محمد ، (٢٠١٨)، "مدخل مقترح لتطوير المعايير المحاسبية الدولية للتطبيق في القطاع الحكومي المصري مع دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م ٢٢، ع ٤، ص ص ١٣٠٢-١٣٥٥.

السندی، على مال الله عبد الله، (٢٠٠٩) "تقويم إجراءات المحاسبة عن الموجودات الثابتة والمخزنية في الوحدات الحكومية دراسة في عينة من الوحدات الحكومية في محافظة نينوى" مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، م ٣١، ع ٩٦، ص ص ١٤٥-١٦٦.

الضالعين، عامر عبدالوهاب عواد، (٢٠٢١)، "أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق مبادئ الشفافية المالية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الأردن.

القرعان، يوسف عطا الله، (٢٠١٦)، "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الإدارية الحكومية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.

جبريل، جبريل فاروق حسين، (٢٠١٤) "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الأداء المالي الحكومي في الأردن دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن.

حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠٢١) "الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين إستخدام نظام ادارة معلومات مالية الحكومة (GFMIS) وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية (دراسة ميدانية)" مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م ٢٥، ع ٢، ص ص ٣٢٠-٣٧٠.

حجاج، أحمد حامد، (١٩٨٥)، "كفاءة المعلومات المحاسبية أم كفاءة مستخدميها"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، م ٩، ع ٤٤، ص ص ١١٢-١٣٠.

حجاج، أحمد حامد، (٢٠٢٠)، "المحاسبة عن التكاليف الأصول والمبادئ العلمية والعملية"، الطبعة الثالثة عشر، بدون ناشر

حجاج، أحمد حامد، (٢٠٢١)، "المحاسبة الإدارية تخطيط - رقابة - اتخاذ قرارات"، الطبعة الثانية عشر، بدون ناشر

لدليل، فطيمة، لعروسي، نوال (٢٠١٩)، "دور التخطيط والرقابة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صحراء غاز لولاية ادرار"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، الجزائر

رضوان، أشرف جابر محمد (٢٠١٥)، "إطار مقترح لتطوير آليات القياس والافصاح المحاسبي بالقطاع الحكومي المصري"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م٤٥، ع٣، ص ص ١٩٣-٢٢٢.

شبكة النبا المعلوماتية، (٢٠١٩)، "ماذا يعني تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية في العراق؟

<https://annabaa.org/arabic/economicarticles/19426>

صبيح، أحمد عبد البشير عبد الحميد، (٢٠١٩)، "إطار مقترح لقياس أثر تطبيق تخطيط موارد المنظمة على فعالية نظام المعلومات المحاسبي بغرض تحسين الملاءة المالية: دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

عبد الحميد، رندا، (٢٠٢٠)، "أهداف الإدارة المالية الحكومية"، مقال. كوم (٢٧/٨/٢٠٢٠)،

<https://mqaall.com/objectives-government-financial-management>

عبد العزيز، وليد عبد الله، (٢٠١٧) "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على كفاءة إدارة المالية العامة بمصر"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية غير منشورة، معهد التخطيط القومي .

عثمان، حسن زكي عثمان، (٢٠١٩)، "تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والأداء دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

عثمان، عثمان حسين، البناء، بشير عبد العظيم، (٢٠١٢)، "تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في الأردن"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية تجارة، جامعة المنصورة، م٣٦، ع٣، ص ص ٤٥٣ - ٤٩٠.

على، هند أبو بكر مصطفى، (٢٠٠٩)، "أثر إدخال نظام ميكنة العمل الحكومي على تطوير النظام المحاسبي الحكومي: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

كمال، إيرنى أكرم، (٢٠٢١)، "فاعليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي"، مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، م ٢٢، ع ١، ص ص ٨٢-١٠١.

محروس، رمضان عارف رمضان، (٢٠٢١)، "التحول الإلكتروني وتطوير نظام المعلومات الحكومي المصري: دراسة ميدانية" مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، م ٢٢، ع ٣، ص ص ١٠١٩-١٠٧٨.

محمد، شريف محمد فتحي، (٢٠١٦)، "موازنة البرامج والأداء: نحو الإصلاح الإقتصادي وخفض إهدار المال العام"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ص ص ١-٩.

محمد، محمد راضى عطية، (٢٠١٧)، "نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره فى الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، م ٣٩، ع ٢، ص ص ٦٠-١٠٨.

محمد، مشتاق طالب، (٢٠١٩)، "أهمية التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامة فى العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، م ١١، ع ٢٤، ص ص ١-٢٤.

مرعي، أحمد هريدي محمد سيد، (٢٠١٩)، "أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على جودة التقارير المالية الحكومية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، م ٢٣، ع ١، ص ص ٩٤٠-٥١٢.

مسعود، بوخالفى، (٢٠٢٠)، "متطلبات تطبيق أساس الإستحقاق فى نظام المحاسبة العمومية بالجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.

هاشم، أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم (٢٠١٦)، " الحوكمة فى الموازنة وتطبيقاتها لتحقيق التنمية المستدامة بمصر: دراسة تحليلية ٢٠٠٠-٢٠١٤"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعلية، جامعة قناة السويس.

وزارة المالية الأردنية، موقع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)،

<http://www.gfmis.gov.jo/ar/content/%D8%AA%D8%B9%D8%B1>

[%D9%8A%D9%81-](#)

[%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85](#)

وزارة المالية المصرية (٢٠١٨)، " نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ، ونظام الدفع والتحويل الإلكتروني GPS"، البرنامج التدريبي المتكامل للمراقبين الخارجيين ، قطاع الحسابات والمديريات المالية ، مايو ٢٠١٨ .

وزارة المالية المصرية (٢٠٢٠)، " الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الإدارية GPS"، الإصدار الثاني ، قطاع الحسابات والمديريات المالية .

وزارة المالية المصرية (٢٠٢٠)، " دليل موازنة البرامج والأداء .

وزارة المالية المصرية، موقع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)،

<https://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/ResponsibilityGFMIS>

يونس، إيهاب محمد، (٢٠٢٠)، " تطبيق موازنة البرامج والأداء بين الواقع والمأمول: حالة مصر"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، م ٣٤*، ٣٤ ص ص ٤٩-٨٢ .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abushamsieh, K., Lopez-Hernandez, M., and Ortiz-Rodriguez, D., (2014), "The development of public accounting transparency in selected Arab countries, **International Review of administrative Sciences**, , Vol. 80, Issue 2 ,PP 421-422.

Agbabiaka, O., and Ugaddan,R.,(2016)," The Public Value Creation of eGovernment: A Test of the Respecified is Success Model", **49th Hawaii International Conference on System Sciences (HICSS)**, Volume: 1,PP. 2923-2932

Al Murtada, M., and Hamdan M.,(2016), "The Role of Government Financial Management Information System in Raising the Effectiveness of the

Government Budgeting", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 7, No. 6, PP.244-261

Alain, A., and Melegy, M., (2017)" Program and Performance Budgeting System in Public Sector Organizations :An Analytical Study in Saudi Arabian Context",**International Business Research**, Vol. 10, No. 4,PP.157-166.

Al-Attar , H. A., Mashkourb, S. C., and Hassanc, M. G., (2020)" Zero-Based Budget System and its Active Role in Choosing the Best Alternative to Rationalise Government Spending", **International Journal of Innovation, Creativity and Change**. Volume 13, Issue 9, PP.244-265.

Al-Saadi, Abdul-Karim Fares Abdul-Amir. (2015). Developing government budget preparation using the zero budget, research to obtain a certificate of legal accounting, the Arab Institute of Accountants and Arab Auditors, Baghdad.

Arboa, M., and Rabeh, B., (2015)," The importance of applying the zero budget in the framework of governance to measure the performance of the local public sector", **International Forum on Governance, Development and Local** on December 7-8, University of Mohamed Brahimi - Bou Arreridj, Algeria.

Ayim,o., (2019),"The Relationship between Integrated Financial Management Information System and Performance of Government Ministries in Kenya"" **Master's Thesis in Business Administration, Management Information Systems Option** , Kenyatta University.

Babatunde, K., Adepeju, S., and dandago, (2019)"Does Accrual-Based IPSAS Implementation Affect Accountability", **International Journal on Governmental Financial Management** , Vol. 2, Issue19, PP.1-14.

- Cavanagh, J., Flynn, S., and Moretti D., (2016). "Implementing Accrual Accounting in the Public Sector", **IMF, Fiscal Affairs Department**, September 2016.
- DeLone, W., and McLean E., (2016), "Information Systems Success Measurement", **Foundations and Trends® in Information Systems**: Vol. 2: No. 1, PP 1-116.
- Dener, C., and Min S., (2013), "financial management information systems and open budget data, Do Governments Report on Where the Money Goes?", **the World Bank study**, Washington /DC p3 (September 2013).
- Dener, C., (2014) Trends and Challenges in FMIS Implementation, IMF - Middle East Center for Economics and Finance (CEF), **Work shop**, Kuwait.
- Eric, H., (2016), "Integrated Financial Management Information Systems and local government account ability A case study of Gasabo District," **Master's Thesis, in Business Administration (Finance and Accounting)**, Mount Kenya University.
- Esawe, A., and Elwkeel, E., (2020), "Managing the Digital Transformation, Strategic Management, and Tactical Actions to Implement GFMIS: an Egyptian case study" **Journal of Management Research - Sadat Academy for Administrative Sciences**, PP.1-29.
- Eyraud, C., (2011), " Une comptabilité d'entreprise pour les États ? Un dispositif de quantification économique soumis à l'analyse sociologique. Le cas français ", **Revue Sociologie et sociétés**, Vol 43, No 2, , pp. 91-116.
- Felicio, T., Samagaio, A., and Rodrigues, R. ,(2021), " Adoption of management control systems and performance in public sector organizations, **Journal of Business Research**, Vol. 124, No 2, PP.593-602

- Hamdan, M., (2017)," The compatibility of (GFMIS) with the internal control system. International journal of academic research in accounting", **finance and management sciences**, Vol. 7, Issue 1 , PP 26 – 40.
- Ibrahim, G., and Dauda, S., (2014)," Globalisation and the emergence of government integrated financial management information system (GIFMIS): the Nigeria's experience", **Journal of economics and international business research (JEIBR)**, Vol.2, Issue 3, PP. 37 – 47.
- Kahari, K., Gathogo, G., and Wanyoike, D., (2015), "Assessment of Factors Affecting the Implementation of Integrated Financial Management Information System in the County Governments: A Case of Nyandarua County, Kenya", International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol.3, Issue.11 , PP. 1352-1373.
- Karacan, E., and Yazici, K., (2015)" Performance-Based Budget Arrangements, the Implementation Process and Advancements in Turkey",**International Journal of Business and Social Science**, Vol. 6 , Issue 4 , PP.155-166 .
- Karanja, J., and Ng'ang'a, E.,(2014),"Factors Influencing Implementation of Intergrated Financial Management Information System in Kenya Government Ministries" ,**Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.5, No.7,PP.10-17.
- Kartiko, s., Rossieta, H., Martani, D., and Wahyuni, T., (2018)," Measuring accrual-based IPSAS implementation and its relationship to central government fiscal transparenc" **BAR – Brazilian Administration Review**, Vol 15 , Issue 4 , PP.1-28.
- Khan, A., and Pessoa, M., (2010),"Conceptual design: A critical element of a government financial management information system project" **Fiscal affairs department international monetary fund**, PP.1-27.
- Kofahe, M. K., Hassan, H. , and Mohamad, R. (2019), "Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management

- Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework", **International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB)**, Volume: 4 Issues: PP 32-44.
- Laumer, S, Maier, C, and Weitzel, T., (2017)," Information quality, user satisfaction, and the manifestation of workarounds: A qualitative and quantitative study of enterprise content management system users", **European Journal of Information Systems** , Vol. 26, No 4, PP. 333-360.
- Lubis, A., Siregar, H., and Fauzi, S., (2014)," A Study On The Different Applications Of Performance-Based Budget And Zero-Based Budget On Regional Task Force Units In North Sumatra", **International Journal of Management Sciences and Business Research**, Vol. 3, No.10,PP.157-166.
- Muriithi, J., and Wamiori, G., (2020)," Effect of integrated financial management Information System (IFMIS) On Financial performance of county government in Kenya", **International Journal of Advanced Research and Review (IJARR)**, Vol 5 , Issue 11 , PP.45-79.
- Ogbonna, N ., and Ojeaburu, F.,(2021)," The Impact of Government Integrated Financial Management Information System (GIFMIS) on Economic Development of Nigeria" **West African Journal of Business and Management Sciences, faculty of Business administration**, Imo State University, Owerri Nigerian Edition,Vol.4 No ,PP. 313-336.
- ouda ,H .,(2016) "Governmental Capital assets: How Far Should the Accounting Recognition of These Assets Go" ?, **International Journal on Governmental Financial Management** , Vol. 16, No 1, PP.24-41.
- Oyinlola, M., Folajin O., and Balogun, J., (2017), "Effects of Integrated Financial Management Information System on Performance of Public

- Sector in Nigeria", **International Journal of Engineering Technologies and Management Research**, Vol 4, Iss. 7, PP.32-39.
- Pee, L., and Kankanhalli, A., (2016), "Interactions among factors influencing knowledge management in public-sector organizations: A resource-based view", **Government Information Quarterly**, Vol.33, Issue1, January 2016, PP188-199.
- Pratolo, S., Sofyani, H., Anwar, M., and Ntim, G., (2020), "Performance - based budgeting implementation in higher education institutions: Determinants and impact on quality" **Cogent Business and Management** ,Vol. 7, Issue 1, PP1-22.
- Priskila, M., Umamah, N., and Puji, R.,(2018)" Interactive Multimedia Based On Computer Assisted Instruction: Development Efforts on the Learning Interest and Effectiveness in the History Learning" **SSRG International Journal of Humanities and Social Science** , Volume 5 ,Issue 6, PP 43-47.
- PwC Global survey on accounting and reporting , (2013) **Towards a new era in government accounting and reporting by central governments** ,www.PwC.com.
- Selfano, O, F., Peninah, A., and Sarah, C. ,(2014)," Integrated financial management information system and its effect on cash management in Eldoret West District Treasury, Kenya", **International journal of business and social science** , Vol 5 , Issue 8 , PP.31-37.
- Simiyu, N., and Kaplelach, S., (2018)," Integrated Financial Management Information System Implementation and Public Finance Management in Kilifi County, Kenya", **International Journal of Current Aspects in Finance (IJCAF)**, Vol. 4, Issue 2, PP. 148- 161.
- Sofyani, H., (2018),"Does performance-based budgeting have a correlation with performance measurement system? Evidence from local

- government in Indonesia" **Foundations of Management**, Vol. 10, Issue 1, PP .163–176.
- Stefanovic, D., Marjanovic, U., Delic, M., and Culibrk D., (2016)," Assessing the success of e-government systems: An employee perspective" , **Journal of Information and Management**, Volume 53, Issue 6,PP717-726.
- Steven, K,(2000) ," The Result Act Should by About Results, Gornernment Executive", vol 32, Jul .
- Surianti, M.,(2015),"The Implementation of Performance Based Budgeting In Public Sector (Indonesia Case: A Literature Review)" **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.6, No.12,PP.198-210.
- Urbach, N., and Müller, B., (2012)" The updated DeLone and McLean model of information systems success. In Y. K. Dwivedi & et al. (Eds.), **Information Systems Theory: Explaining and Predicting 1 Our Digital Society** ,Vol. 1, pp. 1–18.
- Uwiragiye, T.,(2018)," The impact of Smart Integrated Financial Management Information System on public financial management: An Empirical Investigation of Accounting Transactions Case study: Ministry of Economic and Finance" , **Master of Information Systems with Specialization in E-Government**, College of Sciences and Technology School of Information and Communication Technology ICT (SoICT), University of Rwanda.
- Yaokumah, W., and Biney, E.,(2020), "Integrated Financial Management Information System Project Implementation in Ghana Government Ministries", **International Journal of Information Technology Project Management** , Vol 11 , Issue 1 , PP.17-31.
- Zhang, L., Wu, Y., and Huang, K. (2021). Driving Benefit Based on the Zero-base Budget Under the 3G (Garantia) Capital Model. In *1st*

International Symposium on Innovative Management and Economics (ISIME 2021) (pp. 247-254). Atlantis Press.

Haxholli, N., (2015)," Zero Based Budgeting in KCS Implementing ZBB method in Kosovo Correctional service", **a draft Capstone Project Proposal in partial fulfillment of a Master of Science Degree in Professional Studies at the**, American University in Kosovo, PP.1-51.

Al-Oraini, B., (2007)." Proposed framework for applying the zero-based foundation in preparing budgets, universities, and intermediate colleges in the Gaza Strip", **Master Thesis**, Islamic University of Gaza, College of Commerce, Palestine.

Al-Saadi, A., (2015)," Developing government budget preparation using the zero budget", **research to obtain a certificate of legal accounting**, the Arab Institute of Accountants and Arab Auditors, Baghdad.

الملاحق

(قائمة استقصاء)

الأستاذ الفاضل / الأستاذة الفاضلة

تحية طيبة وبعد ،،،،

يقوم الباحث:

د/محمد مصطفى الغندور مدرس المحاسبة بالمعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ بإجراء دراسة، بعنوان :

أثر تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية - دراسة ميدانية.

وإنطلاقاً من إيمان الباحث بأهمية رأيكم بموضوع الدراسة ، ونظراً لخبراتكم العلمية والعملية في هذا المجال، برجاء التكرم بالمساهمة في هذه الدراسة من خلال قيامكم بإستيفاء هذه القائمة، علماً بأنه سيتم إستخدام تلك الإجابات لأغراض البحث العلمي فقط، وذلك من أجل الوصول لأفضل النتائج لتلك الدراسة، وأنه سيتم التعامل مع تلك الإجابات بسرية تامة.

ولكم خالص التقدير والإحترام

بيانات شخصية

الإسم (إذا رغبت):

المؤهل العلمي:

الوظيفة الحالية :

	من الاكاديميين
	من العاملين بالوحدات الحكومية
	من العاملين بوزارة المالية
	من العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات

مستوى الخبرة فى الوظيفة التى تنتمون إليها:

	أقل من خمس سنوات
	من خمس سنوات الى عشر سنوات

	أكثر من عشر سنوات
--	-------------------

آخر درجة علمية حصلت عليها:

	بكالوريوس
	دبلوم دراسات عليا
	ماجستير
	دكتوراه

مجالات الإستقصاء

المقياس المستخدم					أولاً: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية
لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	
					يساعد على إيصال البيانات والمعلومات المرتبطة بإعداد وتنفيذ الموازنة بسهولة ويسر من وإلى السلطات العليا للدولة والوحدات الحكومية الدنيا.
					يساعد على سرعة توصيل التعليمات والقرارات المطلوب تنفيذها إلى الوحدات
					يحرص على الدقة في عرض الإجراءات والسياسات المحاسبية.
					لا يتطلب فترات طويلة للتدريب لسهولة التعامل معه.
					يساعد على توفير إحتياجات متخذى القرارات من المعلومات.
					يساعد على إجراء مقارنات بين نتائج الفترات المختلفة .
					يساعد على تحقيق المتابعة والمساءلة المالية.
					يساعد على ترشيد الإنفاق الحكومي.
					يساعد على تحقيق الكفاءة والفعالية فى استخدام الموارد الحكومية .
					يساعد على زيادة القدرة على التخطيط السليم للتدفقات النقدية الحكومية.
					يساعد على تحقيق الإنضباط والإمتثال المالى .
					يساعد على توفير المعلومات الدقيقة والحظية عن كافة المعلومات المالية الحكومية
					يساعد فى إعداد تنبؤات علمية إيجابية صحيحة عند إعداد الموازنة.

					يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة على التطبيقات للتأكد من دقة السجلات ومراجعة الحسابات.	١٤
					يقدم تقارير مقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المستهدف.	١٥
ثانياً: فاعلية التخطيط والرقابة						
					يعد التخطيط أحد الوظائف الإدارية التي تعتمد على تحديد الأهداف والاستراتيجيات والبرامج التي تؤثر على الأداء المستقبلي.	١
					يلعب التخطيط دوراً جوهرياً في إعداد تنبؤات الموازنة.	٢
					تتوقف فاعلية التخطيط على مدى جودة المعلومات المتوفرة لمتخذى القرارات.	٣
					يتوقف نجاح عملية التخطيط على وجود رقابة فعالة.	٤
					التخطيط يتطلب نوعاً من الرقابة وبدونها يكون عملاً خاوياً	٥
					يوجد تعاون مستمر بين ممثلى وزارة المالية ورؤساء الوحدات الحكومية ، والعاملين بتلك الوحدات لإحكام عمليتى التخطيط والرقابة.	٦
					يوجد مراحل كافية للرقابة يمكن أن تقلل من الأخطاء والانحرافات خلال مرحلتى الإعداد والتنفيذ لأنشطة الوحدات الحكومية.	٧
					يسهل توفير تقارير لمقارنة الأداء الفعلى بما هو مخطط وتحديد الانحرافات في حالة وجودها.	٨
					يمكن إتخاذ الإجراءات التصحيحية عند وجود انحرافات عن ما هو مخطط الأمر الذى يتحقق معه فعالية التخطيط والرقابة.	٩
					يمكن توفير الإجراءات والوسائل اللازمة لتقييم جودة أنشطة الرقابة بشكل مستمر .	١٠
					يجب ألا تقتصر الرقابة على الرقابة اللاحقة على التنفيذ ، وإنما يجب أن تشمل الرقابة عند التخطيط والرقابة السابقة أو المسابرة للتنفيذ.	١١
					الرقابة الشاملة تتعدى مجرد تقييم الأداء الى تحسينه وتطويره كهدف لكل إدارة واعية.	١٢
					يجب أن تتضمن الرقابة رقابة الأداء الى جانب الرقابة على الصرف.	١٣
					يجب أن يتوافق مستوى الرقابة مع مستوى التخطيط .	١٤
					العنصر البشرى يلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى نجاح كل من عمليتى التخطيط والرقابة.	١٥

ثالثاً: تطوير البيئة المعلوماتية					
(١) موازنة البرامج والأداء					
					١
				تعد مطلب حيوى لترشيد الإنفاق الجارى والإستثمارى.	
				تركز على العمل الذى تم إنجازه أكثر من الوسيلة التى إتبعت لإنجاز هذا العمل.	٢
				يمكن أن توصف بأنها بمثابة أداة تخطيطية ورقابية .	٣
				تعد وسيلة للتخطيط والإدارة بالأهداف مع المحاسبة بالنتائج.	٤
				تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من خلال الدراسة الواقعية للهدف المنشود لضمان الإستخدام الكفاء للموارد المتاحة.	٥
				تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من خلال حتمية الربط بين التكاليف والمنافع المرتقبة لضمان الإستخدام الكفاء للموارد المتاحة.	٦
				تخدم الخطط الإستراتيجية بالوحدات الإدارية وخاصة إقتناء الأصول	٧
(٢) إعداد تنبؤات الموازنة على الأساس الصفرى					
				يساعد على تحقيق أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية .	١
				يعد فلسفة متكاملة تتميز عن الأساليب التقليدية من خلال التقييم والمراجعة المستمرة للقرارات الاستراتيجية لإدارة الحكومية	٢
				يزيد من ترشيد الإنفاق العام نتيجة لمحدودية موارد الدولة.	٣
				يساعد على توزيع الموارد بحسب أهمية الإنفاق والأهداف المتوقعة.	٤
				يعتبر محاولة لتحديد الحد الأدنى من الموارد اللازمة للإنفاق على نشاط معين.	٥
				يوفر الرقابة الفعالة على النفقات في الوحدات الحكومية .	٦
				تعد الموازنة التى يتم إعدادها بناءً على الأساس الصفرى بمثابة أداة تخطيطية ورقابية تعمل على الربط بين أهداف المشروع وبين مختلف أنشطة الاداء المالي للوحدات الحكومية.	٧
(٣) تطبيق أساس الإستحقاق					
				يساعد على تقديم معلومات تتسم بالمصداقية والشفافية عن مجمل أداء الوحدات الحكومية .	١
				يهدف الى الوصول الى الشفافية والمساءلة المحاسبية	٢
				يساعد على التفرقة بين الإنفاق الجارى ، والإنفاق الإستثمارى.	٣
				يساعد على قياس كفاءة وفاعلية البرامج والأنشطة والمشاريع بالوحدات الحكومية.	٤
				يساعد على توفير معلومات تعمل على تحديد مستويات الإنفاق، ومستويات المسئولية المرتبطة بها.	٥

					يساعد على توفير وسائل السيطرة والرقابة على الأصول الثابتة، وإقتصادات إستخدامها	٦
					يعد إختيار الأساس المحاسبي المتبع بالنظام المحاسبي الحكومي هو أساس تصميم النظام.	٧
(٤) إقتناء الأصول الثابتة بناءً على إجتيازها لنموذج القرار						
					هناك تنافس بين الوحدات الإدارية الحكومية على طلب الأصول الثابتة من إقتراحات الموازنة العامة للدولة دون دراسة علمية أو إجراءات محددة.	١
					غالباً ما يتم إحلال الأصول الثابتة بالوحدات الإدارية الحكومية طبقاً للطريقة الإلحاحية.	٢
					يجب إقتناء الأصول الثابتة بناءً على دراسة علمية متأنية	٣
					توافر معلومات مرتبطة بالأصول الثابتة في الوحدات الحكومية يساعد على حسن إدارة الموارد الحكومية.	٤
					توافر المعلومات المرتبطة بالقرار الرأسمالي في الوحدات الحكومية يساعد على إقتناء الأصول الثابتة في التوقيت المناسب، وعند الحاجة إذا ما إجتازت نموذج القرار.	٥
					إن إقتناء الأصول الثابتة التي إجتازت نموذج القرار يساعد على تحسين كفاءة وفعالية التخطيط والرقابة	٦
					يساعد إقتناء الأصول الثابتة التي إجتازت نموذج القرار على ترشيد الإنفاق الإستثماري .	٧
(٥) المحاسبة عن الأصول الثابتة						
					ينتج عن عدم التفرقة بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية تحمل الفترة بالإستخدامات الرأسمالية (شراء الأصول الثابتة) التي تحدث خلالها وبالتالي يتم إعتبارها مصروفات سنوية، ولا يحتسب لها إهلاك	١
					ظهور الأصول الثابتة في حسابات نظامية خارج النظام المحاسبي الحكومي، لا يحقق الكفاءة لإستخدام هذه الأصول.	٢
					ظهور الأصول الثابتة ضمن الحسابات النظامية يجعل من الرقابة عليها رقابة مخزنية، لا تتحقق معها فعالية الرقابة المحاسبية	٣
					يجب تفعيل المحاسبة عن الأصول الثابتة وإحتساب إهلاك لها بالوحدات الحكومية كمطلب لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية .	٤
					يجب تفعيل المحاسبة عن الأصول الثابتة وخاصة عند تطبيق موازنة البرامج والأداء والتي أصبحت ضرورة حتمية لترشيد الإنفاق العام.	٥
					يجب تفعيل المحاسبة عن الأصول الثابتة لتحقيق كفاءة التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية.	٦
					تفعيل المحاسبة عن الأصول الثابتة يوفر معلومات مفيدة في إعداد تنبؤات الموازنة ، وتخصيص الموارد على الإستخدامات بكفاءة .	٧
(٦) التدريب ونقل الخبرة						
					يعد تدريب العنصر البشري من محددات الاستخدام الناجح للأنظمة المالية.	١

					٢	التدريب ونقل الخبرة تساعد على خلق القدرة لدى القائمين على استخدام النظام.
					٣	توافر البرامج التدريبية تزيد من قدرات ومهارات العاملين في مجال تطبيق النظام
					٤	يجب أن تكون هناك ثقافة تدريب مناسبة وفعالة ذات صلة باحتياجات ومتطلباتها النظام
					٥	يزيد التدريب من الرضا الوظيفي من خلال معرفة موضوع العمل، وكيفية القيام به.
					٦	يساعد التدريب على إمكانية اكتشاف خبرات وطاقات الموظفين، وإتاحة الفرصة لاكتساب الخبرات المهارات.
					٧	يساعد التدريب على تنسيق وتوحيد اتجاهات العاملين لتحقيق أهداف الوحدة.
(٧) المدخل السلوكي						
					١	إن التحدى الحقيقي إمام مصممي النظام يتمثل في التركيز على الجوانب السلوكية للنظام لا مجرد الإعتبارات الفنية لهذا النظام
					٢	يتم تنمية الاتجاهات السلوكية لمستخدمي النظام من خلال السعي والمثابرة لتحقيق أهدافه من خلال الأنشطة الخلاقة والإبداعية
					٣	تحفيز الجهود نحو تحقيق هذه الأهداف تحقق الدافعية لدى مستخدمي النظام، الأمر الذى يتحقق معه كفاءة المستخدمين.
					٤	تحقيق النظام للتوافق بين أهداف التنظيم والأهداف الشخصية أو الجماعية للعاملين يحقق الإتساق أو التوافق
					٥	طبقاً للمدخل السلوكي التنظيمات الإدارية عبارة عن العلاقات والاتصالات التي تجري في محيط العمل الإداري، وتعد الاتصالات من أهم عناصر نجاح الإدارة في أي منشأة.
					٦	يعد فهم ودراسة سلوك العاملين عامل مهم في فهم أسلوبه في تأدية الواجبات والمسؤوليات
					٧	يساعد فهم أسلوب العاملين في تأدية الواجبات والمسؤوليات على توجيه سلوكه وتعديله الي الأفضل لتحقيق أهداف الوحدة